الأمم المتحدة A/68/PV.88

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٨٨

الجمعة، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق؛

مذكرة من الأمين العام (A/68/302/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية العامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة الأربعين المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، خمسة أعضاء في اللجنة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية انتخبت، في جلستها العامة الحادية والستين المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، المغرب عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويذكر الأعضاء أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أرجأ، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٣ هاء المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ترشيح عضو واحد من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، ترد في الوثيقة A/68/302/Add.2. وعلى النحو المبين في تلك الوثيقة، فقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٤ ألف، المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، جمهورية كوريا كي تنتخبها الجمعية العامة لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، يجري الانتخاب بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات. غير أنني أود أن أُذَكِّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقضي أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية قاعدة، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا إجراء تصويت في انتخاب بعينه. ونظرا لعدم وجود طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في هذا الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن اعتبر إذن أن الجمعية ترغب في أن تعلن انتخاب جمهورية كوريا عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أُذكّر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبهم الجمعية العامة: منهم عضوان لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعضو واحد لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال، ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“، من أجل عقد اجتماع بشأن الموضوع العام ”القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، وفقا للقرارات ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٢٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٢٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والسبعين المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولكي تعقد الجمعية الاجتماع بشأن الموضوع العام ”القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إحالة البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

وللمضي قدما في عقد الاجتماع، هل لي أن اعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، والشروع فورا في النظر فيه؟ لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

الاجتماع بشأن القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصباح، يشرفني للغاية أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة الذي يأسف أشد الأسف لعدم تمكنه من أن يكون معنا هنا

”لا يزال القضاء على الفقر في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية منذ اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ (القرار ٥٥/٢). ولا يزال هذا الهدف الأسمى يوجهنا فيما نضع خطة جديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، من المناسب بل ومن الضروري، على السواء، أن نجتمع اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

”واجتماعنا اليوم يسهم في عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٨. والقرار يذكرنا مرارا وتكرارا بأن القضاء على الفقر مسألة عاجلة وضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأكمله.

وليس هناك أي مهمة أكبر من ذلك أو أولوية أكثر استعجالا للمجتمع العالمي.

”وخلال هذه الدورة التي تستغرق يوما واحدا، سنسعى إلى تقييم وتشاطر أفضل الممارسات من الماضي ومن العمل الجاري، وفي الوقت ذاته، سنتطلع إلى التوقعات والفرص المقبلة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

”إن الاحتشاد حول الأهداف الإنمائية للألفية ركز جهودنا على الحد من الفقر في جميع أرجاء العالم ومكننا من إحراز تقدم محمود وملحوظ. وتؤكد آخر تقديرات للبنك العالمي أن الغاية المتعلقة بالفقر في الأهداف الإنمائية للألفية تحققت على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٠، قبل الموعد المستهدف بخمسة أعوام. ومنذ عام ١٩٩٠، أخرج من الفقر المدقع ٧٠٠ مليون شخص. لكن لم يتسفد الجميع من هذا التقدم، الذي كان متفاوتا، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وما زالت معدلات الفقر مرتفعة ومستمرة في العديد من أرجاء العالم، إذ لا يزال ١,٢ بليون شخص يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

”وإذ أننا على مشارف الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والدول الأعضاء بصدد تشكيل خطة قوية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن جهودنا من أجل القضاء على الفقر توجد في مرحلة حاسمة. ويجب علينا أن نركز على الانتهاء مما لم يحقق من الأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة. لكن العمل الذي نقوم به لن يكون مستداما وغير قابل للتراجع عنه إلا إذا صيغت الخطة ونُفذت بصورة شاملة تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإذا أريد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون مستدامة، فيجب علينا أن نعالج عددا من المسائل الحاسمة، ستناقش الجمعية الكثير منها اليوم.

”وكما يقر بذلك موضوع حدث اليوم، فإن بعض أكبر التحديات أمام القضاء على الفقر تتعلق بارتفاع معدل البطالة، وازدياد العمالة الناقصة والقطاع غير الرسمي، فضلا عن تزايد عدم المساواة في العديد من البلدان. وهناك إقرار على نطاق واسع بأن النمو المستدام والشامل والغني من حيث فرص العمل شرط مسبق للحد من الفقر. وبالنظر إلى الآثار الدائمة للأزمة المالية والاقتصادية، والتعافي غير المنشئ للعمالة بصورة كبيرة، فإن النمو والعمالة الشاملين ينبغي أن يشكلا محور الإطار الإنمائي الجديد.

”إن تعزيز التنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي، فضلا عن نمو الإنتاجية الزراعية والاستثمارات في الهياكل الأساسية للتنمية، يمكن أن يسهم في إيجاد مزيد من فرص العمل وتحسينها، وفي نهاية المطاف، الحد من الفقر. وزيادة الاتساق فيما بين السياسات العامة في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والقطاع الاجتماعي عنصر مهم آخر.

”وغالبا ما تشكل العمالة للأشخاص الذين يعيشون في الفقر أهم رصيد لديهم. فمزاولة العمل المنتج واللائق تمكنهم من وسائل تحسين أحوالهم المعيشية. والعمال الذين يزاولون عملا لائقا لا يحققون ذواتهم شخصيا فحسب، بل اجتماعيا أيضا، مما يمنحهم صوتا يسمح لهم بالمشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تؤثر على رفاههم. ويواجه الشباب على نحو خاص مصاعب متزايدة للدخول إلى سوق العمل، ومعدلات البطالة في صفوف الشباب مرتفعة على نحو لم يسبق له مثيل.

”كما تنطوي أعباء الفقر على بعض الأحكام المسبقة وأوجه التحيز. فنحن نسمع عن تأنيث الفقر. ونعرف أن بعض الفئات أكثر عرضة للسقوط في الفقر وأن ظروفا معينة قد تساعد على زيادته. وقد أقرت المناقشات المتواصلة بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بالآثار المضرة لازدياد أوجه التفاوت فيما بين البلدان وداخلها، وبأن الاستراتيجيات القادمة يجب أن تسعى إلى إشراك جميع أفراد المجتمع، وأن تسهم في الرفاه المشترك.

”إن ازدياد أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية وفيما بين الفئات الاجتماعية يقوض النمو والتماسك الاجتماعي، ويصعب على الأشخاص والأسر الخروج من دائرة الفقر. ويعرض للخطر صحة وتغذية وتعليم شرائح واسعة من المجتمع، فضلا عن تحديد آفاق إيجاد فرص العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأشخاص والمجتمعات المحلية في حالات الحرمان. وقد أدى ذلك إلى استمرار إقصاء النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشباب والسكان الأصليين، من جملة فئات أخرى.

”وهكذا، فإن المشاورات على صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شددت على أهمية تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية بالتركيز على أشد الفئات تهميشا. كما شددت على كفالة تحقيق المساواة من حيث الفرص الاقتصادية وبناء قدرات الفقراء على مواجهة الكوارث الطبيعية. لكن لترسيخ أوجه التحول هاته، يجب تكون المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شاملة وخاضعة للمساءلة، ويجب أن تعزز عمليات اتخاذ القرارات على نحو شفاف وتشاركي.

”إن للفقر طابعا متعدد الأوجه ومعقدا ومتشابكا، لكنني آمل أن أكون قد قدمت إلى الجمعية بعض الأفكار لتنظر فيها اليوم، وأنا على يقين أن الأعضاء سيضيفون العديد من الأفكار أيضا.

”وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسلط الضوء على صيغة جلسة اليوم. الحصة الصباحية ستخصص لجلسة الجمعية العامة الرسمية،وستتاح الفرصة للأعضاء للإعراب عن آرائهم والإدلاء بتعليقاتهم. وفي حصة بعد الظهر، فإن الأعضاء مدعوون للمشاركة في مناقشة لأصحاب المصلحة المتعددين، يعقبها جزء اختتامي قصير. والأفكار القيمة للأعضاء واقتراحاتهم المبتكرة وتجاربهم المشتركة ستقربنا جميعا من حل مشكلة عاجلة وملحة. وأعباء الفقر يجب ألا يتحملها الفقراء وحدهم.“

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها بالصفة الوطنية ينبغي ألا تتجاوز ثلاث دقائق. وعندما يدلى بالبيانات بالنيابة عن مجموعة من المجموعات، فمدتها ينبغي ألا تتعدى خمس دقائق.

السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود المجموعة أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عمله المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتعلق مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبرى على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تكون متفقة مع مبادئ وجوانب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨).

وتسلم مجموعة ال ٧٧ والصين بأن الفقر امتهان للكرامة الإنسانية، وتشدد على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم ولا غنى عن التصدي له من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتولي المجموعة أولوية قصوى للقضاء على الفقر في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تدعمها وسائل مجَدَّدَة وفعالة وكافية للتنفيذ وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، الأمر الذي يستتبع، في جملة أهداف أخرى، تشجيع العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع. وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمية التصدي للأبعاد المتعددة للفقر. ومن أجل ضمان فعالية القضاء على الفقر، يجب على الروابط القائمة بين الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر أن تأخذ في الاعتبار مختلف الظروف الوطنية للبلدان.

وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين إيمانا قويا بأن العمالة محدد رئيسي لتحقيق التمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ولذلك فإننا نؤكد على أنه من الضروري معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها من أجل الحد من الفقر. وفي حين أن تحقيق النمو الاقتصادي القوي والثابت أمر ضروري للحد من الفقر، فإنه ليس كافيا في حد ذاته. يجب أن يكون النمو الاقتصادي مستداما ومنصفا وشاملا للجميع ويخلق فرص عمل كاملة ويوفر العمل اللائق وفرص كسب العيش للجميع، ولا سيما الفقراء والمستضعفين في المجتمع. والأهم من ذلك، أن الفوائد والفرص التي يتيحها النمو الاقتصادي يجب أن يتم تقاسمها وتوسيع نطاقها لتشمل الفئات المستضعفة والأقليات في المجتمع.

والقدرة على خلق فرص العمل واستراتيجيات النمو ضرورية من أجل التنمية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، الأمر الذي يمكنه أن يخلّص ملايين الناس من براثن الفقر في جميع أنحاء العالم إن وُزعت بصورة عادلة. على الرغم من حدوث انخفاض في عدد الفقراء العاملين – وهم تحديدا الذين يعملون لكنهم يعيشون تحت خط الفقر البالغ دولارين يوميا – فمعظم العمال في العالم الناميلا يزالون في وظائف غير رسمية ومعرشة للخطر. وتقر نتائج مؤتمر ريو +٢٠ بأن تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع باعتباره أولوية رئيسية.

كما يعتقد الفريق أن الأهداف المتعلقة بالعمالة يجب أن تصبح أساسية في الإجراءات والآليات العالمية. هذه الأهداف

بحاجة إلى الدعم من التعاون الدولي الذي يساعد البلدان النامية، في المقام الأول، من خلال اتخاذ إجراءات على مستو النظم الدولية الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية والنظم الاجتماعية في سبيل دعم وتيسير جهود البلدان النامية؛ وثانيا، امتناع البلدان المتقدمة النمو عن اتخاذ إجراءات تقف حجر عثرة أمام جهود البلدان النامية وتقدمها. وتدرك المجموعة أن أهداف وغايات العمالة ينبغي أن ترمي إلى تتوفير فرص العمل للشباب والنساء ذوي المهارات. في إطار الهدف الأعم المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق، ينبغي أيضا أن تكون هناك استراتيجية عالمية، تتألف من أهداف وسياسات فعالة لضمان تحقيق عمالة منتجة لكل من النساء والشباب.

في هذا الإطار، فإن مجموعة السبعة والسبعين والصين على ثقة من أن هذا الاجتماع سيحقق نتائج إيجابية، وهي تشجع المشاركين على مراعاة موقف المجموعة لإجراء مزيد من المناقشات في إطار هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيفيليا زامبيتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أود في البداية أن نشير إلى التزامنا بالعمل مع جميع الشركاء من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ينبغي أن تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتحدد إطارا متسقا شاملا ووحيدا للتنفيذ الفعال وتحقيق النتائج على جميع المستويات. إننا بحاجة إلى العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر من من جميع أبعاده، بما في ذلك وضع حد للفقر المدقع في غضون جيل واحد، وضمان الرخاء المستدام ورفاه جميع الناس، في حدود تحمل كوكبنا. بالنسبة إلى الموضوع المحدد للاجتماع الرفيع المستوى اليوم، أود أن أتشاطر معكم الرسائل الهامة التالية.

يمثل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق الرخاء للجميع العناصر الرئيسية للبعدين الخارجي والداخلي لسياسات الاتحاد الأوروبي. وفي حين أتم إحراز تقدم كبير، فقد وزع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية توزيعا غير متكافئ، ليس فقط فيما بين البلدان فحسب، وإنما أيضا داخلها. ولا يتم دائما تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نحو كافٍ. فمجرد رفع المعدلات الوطنية لا يكفل القضاء على الفقر، الذي لا يزال يشكل تحديا على المستويين الوطني والعالمي. يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى عدم ترك أي شخص متخلفا عن الركب، وتحقيق التقدم لجميع الفئات الاجتماعية وشرائح الدخل وإشراكهم، وضمان تكافؤ الفرص لجميع النساء والرجال. ونحن عاقدون العزم على استهداف الفئات الأكثر ضعفا، فيما بين البلدان النامية وداخلها، وهي الفئات الأكثر تخلفا عن الركب.

وسيغدو من الضروري التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ولا تزال البطالة والعمالة غير المستقرة، والحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، وإمكانية الحصول على خدمات التنمية البشرية والموارد الإنتاجية وعدم كفاية مستوى المعيشة، أمورا تهم العالم. الوظائف المنتجة وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية هي العناصر الرئيسية لكفالة مستويات المعيشة الأساسية ودفع النمو المستدام والشامل للجميع. ليست جميع الوظائف وظائف لائقة ومنتجة.

ويمكن لزيادة الإنتاجية رفع مستويات المعيشة والحد من العمال الفقراء والعمالة الهشة. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى مستو أفضل من التفهم للعمل وقياس نوعيته، مع الأخذ في الاعتبار دفع الأجور وظروف العمل والصحة والسلامة وشكل العمالة – سواء كانت رسمية أو غير رسمية – وترتيبات الضمان الاجتماعي. كما نشدد أيضا على أهمية دفع

الأجور التي تمكن العمال من العيش بكرامة، فضلا عن ضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. وينبغي أيضا النظر في أفضل سبل إدماج احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

نشدد أيضا على أهمية التصدي للبطالة – وبخاصة بطالة الشباب وانعدام أنشطتهم، التي بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في العديد من البلدان – وتعزيز العمل اللائق للشباب. ويمكن القيام بذلك على الأخص بتعزيز وضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد للفتيات والفتيان، بما في ذلك التدريب المهني، وتعزيز الوظائف الممراعية للبيئة، إمكانية الحصول على الخدمات الاقتصادية الأساسية، وتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص، ولتحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع. ونحن على اقتناع بأن دعوة منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ إجراءات في مجال تشغيل الشباب، والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل التابع لها يقدمان توصيات مفيدة، ونحن ندعو الحكومات لوضعها موضع التطبيق العملي.

ونحن ملتزمون بتنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية، ولا سيما زيادة نطاق تغطية الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والتنفيذ التدريجي لأعلى معايير الضمانات الاجتماعية. وتأتي الحماية الاجتماعية في صميم النموذج الاجتماعي الأوروبي. إنها استثمار في التنمية البشرية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع. وبوسع نظم الحماية الاجتماعية النجاح في تعزيز زيادة المشاركة في سوق العمل، وذلك من خلال وضع تدابير فعالة في سوق العمل، والحماية من قابلية التضرر والمخاطر الاجتماعية، الأمر الذي يوفر مستوى الضمان الاجتماعي الذي يحتاجه جميع الناس من أجل تعزيز سبل معيشتهم.

لكل فرد الحق في الضمان الاجتماعي، على النحو الوارد في المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمثل الحماية الاجتماعية عنصرا أساسيا في الحد من أوجه عدم المساواة وضمان أن تمكين المستفيدين القادرين من المشاركة في نشاط اقتصادي وعمالة منتجين.

لقد ثبت بشكل ملحوظ أن الحماية الاجتماعية التي تركز على المرأة لها تأثير إيجابي بصورة خاصة على رفاه الأسرة. فمن خلال توفير ضمان الدخل للأسرة ووصول الجميع دون تمييز إلى الخدمات والرعاية الاجتماعية، تسهم هذه الحماية في التصدي لجوانب التفاوت والحد من الفقر، فضلا عن الإسهام في تحسين إدارة المخاطر والصدمات الاقتصادية والناتجة عن دورات الحياة.

وينبغي الاعتراف بقدر أكبر بدور نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل والحوار الاجتماعي – بوصفه أحد الركائز الأربعة لتوفير العمل الكريم – على النحو المنصوص عليه في المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل، التي تدعو إليها منظمة العمل الدولية.

وأود في الختام، أن أؤكد على الصلات الوثيقة القائمة بين مواضيع المناقشة اليوم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك على الصعيد السياسي، علاوة على الحالة الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك ضرورة لبذل جهود خاصة لكفالة وصول المرأة إلى فرص العمل ومشاركتها الكاملة في القوة العاملة على قدم المساواة.

وأود أن أؤكد أيضا على دور منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين. فإن لدى تلك المنظمات القدرة على الدفاع عن الفئات الضعيفة أو الفئات المستبعدة اجتماعيا، فضلا عن تمكينها وتمثيلها. وبوسعها أيضا أن تشجع على تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، فضلا عن التماسك الاجتماعي والابتكار. وعلاوة على ذلك، تشارك المنظمات نفسها في كثير من الأحيان في المبادرات الرامية إلى النهوض بالديمقراطية القائمة على المشاركة والرامية إلى الوصول إلى

نظام للحوكمة يتسم بالشفافية والمساءلة والشرعية، بما في ذلك في الحالات الهشة.

السيدة زينسو (بننن) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أقل البلدان نموا. يؤيد وفد أقل البلدان نموا البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتثني مجموعة أقل البلدان نموا على رئيس الجمعية العامة لتنظيم هذا الحدث الرفيع المستوى الذي يركز على أحد المجالات ذات الأولوية القصوى بالنسبة لأقل البلدان نموا في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتود المجموعة أن توضح مجددا موقفها الداعي إلى ضرورة أن يظل القضاء على الفقر أولوية قصوى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويسعدنا التسليم بأن هدف الحد من الفقر قد تحقق على الصعيد العالمي. ومع ذلك، ما يزال أكثر من ٤٧ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع، في حين كان ينبغي تخفيض تلك النسبة إلى ٣٢ في المائة وفقا للهدف المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. فقد ازداد العدد المطلق للفقراء في العديد من أقل البلدان نموا، حتى خلال فترات النمو الاقتصادي المطرد والحد المتسارع من الفقر في أنحاء عديدة من العالم. واستنادا إلى تقديرات مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نموا – قياسا إلى مجموع الفقراء في العالم – من ١٩ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٣٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

ومن المتوقع أن تزداد هذا التركيز العالي من الفقر نتيجة للارتفاع المتوقع لمعدل نمو السكان. ويتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد السكان في أقل البلدان نموا، ويزداد إلى ١,٨ بليون نسمة خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٥٠، ثم إلى ٢,٩ بليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا لا تشكّل سوى نسبة ١٢ في المائة من سكان العالم، فإن من المتوقع أن تمثّل نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من النمو السكاني على نطاق العالم خلال السنوات الأربعين المقبلة.

ولم يسفر ارتفاع النمو الاقتصادي الذي شهده العقد الماضي عن مستويات مماثلة في توليد فرص العمل في أقل البلدان نموا. وعليه، فما تزال معدلات البطالة في هذه البلدان مرتفعة. وتشير دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية إلى أن تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا يقتضي أن تحقق هذه البلدان نموا في العمالة بنسبة ٧ في المائة، فضلا عن تحقيق نسبة نمو سنوي تبلغ ٢,٩ في المائة خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

ويكتسي تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم – خاصة بالنسبة للشباب والنساء – عن طريق استدامة النمو الاقتصادي وبناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا أهمية حاسمة للتصدي للفقر في هذه البلدان. وذلك هو الهدف المنشود من المؤتمر الوزاري المعني بالشراكات الجديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، المقرر عقده في كوتونو في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل شاملين للجميع. وينبغي تقديم الدعم القوي للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن البرامج المبتكرة من قبيل خطط ضمان العمالة أن توفر للعمال الفقراء الحد الأدنى من فرص العمل. ومن شأن إدخال مجموعة أساسية من التحويلات والخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن الحصول على الائتمان والتمويل، أن يؤديا إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع. وما تزال أقل البلدان نموا بحاجة إلى دعم دولي قوي كي تتمكن من بناء قدراتها الإنتاجية التي تساعدها على تحقيق هدف العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم.

وترى مجموعة أقل البلدان نموا أن تستشرد الأولوية في مجال الدعم الدولي من أجل القضاء على الفقر بالمبادئ الرئيسية الأربعة التالية.

أولا، على الرغم من أهمية العدد المطلق للفقراء، فإن من الضروري إيلاء الاعتبار الأساسي للنسبة المئوية، لكونها أكثر أهمية من الناحية الإحصائية. وتُقدّر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في أقل البلدان نموا بنسبة بـ ٤٧، بالمقارنة مع نسبة ٣٨ في البلدان النامية الأخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بقدرات البلدان على التصدي للتحديات اعتمادا على قدراتها الذاتية، فعلى الرغم من الجهود المخلصة المبذولة، لا يزال انخفاض مستويات نصيب الفرد من الدخل، علاوة على ضعف مستويات الادخار والاستثمار وضآلة القاعدة الضريبية على الصعيد المحلي، يحد إلى حد كبير من جهودنا لتعبئة الموارد المحلية. ففي عام ٢٠١١ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ما قيمته ٨٠٠ دولار، مقارنة مع ٦٥٠ ٤ دولارا في البلدان المتوسطة الدخل. وفي عددمن أقل البلدان نموا، فإن أكثر من ٧٥ في المائة من التنمية فيها يعتمد على الدعم الخارجي.

ثالثا، فيما يتعلق بالاتجاهات في مجال الحد من الفقر على مر السنين، فقد حددنا السيناريو اللازم لذلك في مناسبات أخرى. لقد تضررت أقل البلدان نموا من أوجه ضعف متعددة ما تزال تعيق الجهود التي تبذلها لرفع مستويات المعيشة لسكانها. وهي تعاني من مشاكل ذات طابع منهجي وينبغي التصدي لها على هذا الأساس.

رابعا، فيما يتعلق بالمقدرات الأولية للبلدان وخصائصها من حيث الموارد والمؤسسات والتحديات السائدة، فإن أقل البلدان نموا تأتي على رأس ترتيب قائمة البلدان من حيث التحديات، في حين تأتي في أسفل القائمة من حيث القدرات.

وفي ضوء هذه المبادئ، تود المجموعة أن تؤكد على أن أمام بلدانها شوطا تقطعه أطول من البلدان الأخرى كي تحقق هدف القضاء على الفقر وكفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع. وعليه، نكرر الدعوة إلى اعتماد مبدأ عالمي للمعاملة التفاضلية والتفضيلية لأقل البلدان نموا. وذلك مبدأ حتمي الأهمية لتمكين أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد موليناس فيغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): إن تحقيق هدف القضاء على الفقر عن طريق توفير فرص العمل يمثل أولوية عليا لحكومة جمهورية باراغواي. إن النجاح الذي تحقق في مجال الحد من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ قد أوضح أن توفير العمل اللائق هو العامل الأساسي في الحد من الفقر المدقع. وجرى توثيق أن ما يزيد عن ٨٥ في المائة من الحالات التي تم التغلب فيها على الفقر المدقع في العديد من البلدان هو نتيجة مباشرة لزيادة فرص العمل.

ماذا نستفيد من تجربة عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وكيف يمكننا تطبيق ما تعلمناه على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ من المؤكد أن أول أمر هو أن تحديد أهداف إنمائية عالمية يساعد في تركيز السياسات الوطنية على المجالات ذات الأهمية المحورية، من قبيل الحد من الفقر المدقع، من بين مجالات أخرى. كما أن استعراض النتائج التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يبين أنه ربما ينبغي لنا أن نكون أكثر طموحا في أهدافنا المتمثلة في تخفيض نسبة الفقر المدقع أو توفير حد أدنى من الرفاه على مستوى البلدان. إن حقيقة أننا، كمجتمع عالمي، حققنا أحد الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات من الموعد النهائي ربما تكون مؤشرا على حقيقة أن أهدافنا كانت متواضعة جدا.

وفي هذا الصدد، لا ينبغي لنا قياس هدف الحد من الفقر المدقع على الصعيد الدولي فحسب، مثلا عن طريق اعتماد مؤشر ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم، بل وبإدماج مؤشرات تعكس عدد الذين يعيشون في فقر على الصعيد الوطني. في

أمريكا اللاتينية، فإن الأرقام الوطنية لمن يعيشون في فقر تقترب من ضعف الأرقام الدولية. وهذا يعني أنه لتكملة المؤشر الدولي بمؤشر يأخذ في الاعتبار إحصاءات الفقر على الصعيد الوطني، لا بد لنا من أن نكون أكثر جرأة ونرفع مستوى الرفاه لشعوبنا. وفي الحالة المحددة لباراغواي، حققنا هدف الحد من الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة منذ عدة سنوات وفقا للمؤشر الدولي، لكننا لم نحقق بعد ذلك الهدف وفقا لمؤشرنا الأكثر جرأة للفقر على الصعيد الوطني، رغم أننا على وشك تحقيقه.

ما هي التغييرات الجوهرية التي يجب أن نحدثها من أجل زيادة تخفيض نسبة الفقر في هذه المرحلة الجديدة والقضاء عليه بنجاح؟ نحن نعتقد أنه لا بد من إحداث ثلاثة تغييرات جوهرية على الأقل على الصعيد العالمي.

أولا، نحن بحاجة إلى التركيز على النماء في الطفولة المبكرة. ما من شيء أجدر بالاهتمام وأكثر استراتيجية من الاستثمار في الأيام الألف الأولى بعد الحمل. من شأن هذا الاستثمار في رأس المال البشري تحقيق أعلى معدل عائد، بعد سنوات، عند دخول هؤلاء في القوة العاملة. يتطلب القضاء على الفقر مع توفير العمل اللائق للجميع، اعتبارا من الآن، وضع سياسات شاملة ذات طابع عالمي للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما في الأيام الألف الأولى.

ويجب أن يكون التغيير الجوهري الثاني هو التعليم الجيد للجميع. في عالم اليوم، من الأهمية بمكان أن تكون قادرا على تطبيق الرياضيات والعلوم الأساسية في حل المشاكل اليومية وأن تكون قادرا على التواصل بفعالية. إن لم نمح الأمية الأساسية، لن نتمكن من القضاء على الفقر من خلال العمل اللائق.

التغيير الجوهري الثالث، وهو تغيير أساسي، يجب أن يركز على تعزيز الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة. من المؤكد أن توفر نظام تعليمي جيد يشكل عاملا مساعدا، لكنه ليس كافيا. من الضروري الجمع بين القطاع الخاص والنظام التعليمي في علاقة تآزرية توفر عاملا حفازا لمشاريع الأعمال والابتكار.

كيف يمكننا أن نحدث هذه التغييرات الجوهرية؟ بطبيعة الحال، لا توجد سياسات تطبق بنفس الطريقة وتتسم بنفس القدر من الفعالية في كل جزء من أجزاء العالم، لكن من المرجح أن هناك عناصر في وضع السياسات العامة يمكن حقا أن تكون عالمية بدرجة أكبر. في هذا الصدد، نحن بحاجة إلى سياسات عامة ذات جودة عالية. سوف نحدد ثلاثة عناصر نرى أنها أساسية بالنسبة لتحسين نوعية السياسات العامة. يجب أن تكون هذه السياسات شفافة وذات مصداقية ويمكن التنبؤ بها. ويجب أن تتوفر لها المعلومات الجيدة وتوفر الوصول الحر إليها وتنشئ عمليات المساءلة وتعزز مشاركة المواطنين وتمتثل للعقود والاتفاقات. كل ذلك أساسي لإحداث التغييرات الجوهرية اللازمة من أجل القضاء على الفقر. كما يكتسي وجود نظام يسمح لنا بتحديد الفئات الضعيفة من السكان على وجه الدقة في كل سياق من السياقات وفي كل بلد أهمية حاسمة، وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى أن نعرف تحديدا تلك الفئات الضعيفة، بالاسم واللقب والمكان، حتى نتمكن من إيصال المساعدة الشاملة المطلوبة إليهم.

أخيرا، لا بد من أن تستند السياسة العامة إلى التضامن وتعبر عنه. وعلى الصعيد المحلي، هذا يعني التزاما قويا تجاه الفئات الضعيفة، وعلى الصعيد الدولي، يعني هذا التزاما قويا تجاه البلدان التي تعد نسبيا من بين أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية.

السيد مكليود (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة ترينيداد وتوباغو، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الحدث الهام، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من مناقشاتنا المستمرة بشأن العناصر التي يلزم مراعاتها في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يسر ترينيداد وتوباغو أن تسهم في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي يركز، من بين أمور أخرى، على توفير العمل اللائق، وهو دعامة من دعائم ومحركات العمل الذي تقوم به وزارات العمل. لا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية توفير العمل اللائق باعتباره آلية تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة. ويشرفني، بصفتي وزير العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ترينيداد وتوباغو، أن أتشاطر موقفنا فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق والمنتج.

وتمشيا مع المبدأ المتمثل في أن الفقر في أي مكان يشكل خطرا على الرخاء في كل مكان، الذي يتضمنه إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤ لمنظمة العمل الدولية، والذي لا يزال صالحا اليوم، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة بتحقيق الرخاء للجميع من خلال التنمية التي محورها الإنسان، حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

وكدولة جزرية صغيرة نامية تواجه التحديات التي، أثق أننا جميعا نعرفها، والتي زادها سوءا الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن ترينيداد وتوباغو ليست ملتزمة بالنمو فحسب، بل وبالنمو الشامل للجميع، الذي لا يتسم بتحقيق العمالة الكاملة فحسب، بل والعمالة المستدامة والوظائف اللائقة.

في ذلك الصدد، تبنّت حكومة ترينيداد وتوباغو بالكامل خطة العمل الطيبة وركائزها الإستراتيجية الأربع لاستحداث الوظائف وهي: الحقوق أثناء العمل، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، مع المساواة بين الجنسين بوصفه هدفا شاملا، بالنظر إلى إمكانية ربط النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر بصورة فعّالة.

لقد شددت في منظمة العمل الدولية على أنهُ لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون عمل ولا عمل من دون تنمية. توجد علاقة تآزر وطيدة بين الاثنين. وإذا ما اعتمدنا تدابير فعّالة لاستئصال شأفة الفقر بوصفنا مجتمعا عالميا، عندها لا بد للمسائل المتعلقة بالعمالة، والوظائف، والدخل، والحماية الاجتماعية والحق أثناء العمل – من حيث الجوهر العمل الكريم – من أن تصبح أهدافا مشتركة ويجب على بلداننا أن تطمح إلى تحقيقها.

فيما يتعلق بالمناقشات الخاصة بإحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، نواصل دعم منظمة العمل الدولية من أجل شمول العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم بوصفها أهدافا لخطة التنمية العالمية. وفي الواقع نؤيد جميع الجهود المبذولة من قَبيل هذه المناقشة الرفيعة المستوى لتعزيز تفهمنا للفكرة وتقديرنا للحاجة إلى التماسك في السياسة فيما يتعلق بالعمل والمسائل المتصلة بالعمل، والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاجتماعية.

أود أن أُشددُ على أهمية العمل في التنمية العالمية والدور الرئيسي الذي يؤديه العمل الكريم في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز كرامة الإنسانية. إننا إذ نواصلُ التركيز على خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن لا ننسى أن البُعد البشري ما برح أهم عُنصر ويجب أن يظل الركيزة الأساسية في نهجنا نحو التنمية المستدامة.

السيد مغيد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يوجد اليوم نحو مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، وإن الناس الذين يشكلون هذا المليار من الرجال والنساء والأطفال في العالم أُرغموا على خيارات يومية صعبة بين الغذاء، والدواء، والمأوى والتعليم. وبالنسبة لعدد كبير جداً من الناس فإن الماء بقدرما هو ترفٌ فإنه من مصادر الحياة. إن التعليم امتياز والتطلع إلى مستقبل أنصع من المستحيل تقريبا للمرء أن يتصوره. الفقر المدقع أكثر من عدم توفر الدخل والفرص؛ إنه الحرمان من أبسط قواعد الكرامة الإنسانية.

لقد بيّنت الأهداف الإنمائية للألفية أن لديها القوة لتغيير الحقيقة. في السنوات الأخيرة انقسمت معدلات الفقر على

الصعيد العالمي إلى شطرين. إننا إذ نعمل معا نحقق نجاحا في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، أي تحسين حياة مئات الملايين من البشر. إن الفقر متعدد الأبعاد ولا بد من التصدي له بطريقة شاملة. إنه يتغلغل في كل مسألة نُعالجها في الأمم المتحدة، ابتداء من السلم والأمن إلى البيئة والمساواة بين الجنسين. ولحسن الطالع إن ذلك يعني أن التقدم في أي مجال من تلك المجالات يحسن من آفاق الخروج من ثياب الفقر، ولكنه يعني أيضا إننا إذا أخفقنا في معالجة حتى مسألة واحدة من تلك المسائل، ستقصر جهودنا عن ما يمكن القيام به.

ما من بلد، غنيا كان أم فقيرا، بوسعه أن يهدر موارده البشرية. وبالتأكيد البطالة أكبر هدر لتلك الموارد، واستحداث الوظائف أكثر طريقة مباشرة لمكافحة الفقر المدقع. إن البطالة في صفوف الشباب تشكل أكبر خطورة ملموسة. ومع توفر بضع خيارات إنتاجية، فإن الأنشطة الإجرامية تغوي الشباب ويكون لها أثر سلبي على اللُحمة الاجتماعية. إن توفير نوعية عالية من التعليم عنصر حيوي في تحسين آفاق العمالة في صفوف الشباب. إنه استثمار طويل الأجل، غير أنه استثمار يؤتي أُكَله في نهاية المطاف. فالاستثمار في تعزيز العمالة لدى النساء عنصر هام جدا أيضا. اثبتت البحوث أنه بتمكين المرأة اقتصاديا، فإن الأمم برمتها تجني الفائدة من ذلك. وعندما تكسب المرأة دخلا فإنها تستثمر استثمارا كبيرا في تعليم أولادها وفي صحتهم وتحدث أثرا إيجابيا كبيراً في المجتمعات.

تبين تجربة إسرائيل أن رأس المال البشري أعظم مورد طبيعي. فإسرائيل لديها مجتمع متنوع جداً ونفهم التحديات وأهمية إعطاء الفرصة لكل شخص للمساهمة حسب قدراته أو قدراتها، بغض النظر عن الخلفية. إن إسرائيل تتبنى نهجا عمليا نحو العمالة والتمكين باستخدام استراتيجيات مُثبتة بالبراهين وتوفير التدريب التقني للناس لإيجاد العمل الكريم. وثمة مبادرة توفر دورات تحضيرية متخصصة لإعطاء السكان المحرومين من الفرص فرصة ثانية لدخول الجامعات، بمن فيهم العرب الإسرائيليون، والمهاجرون الأثيوبيون والأشخاص من ذوي الإعاقات والشباب الذين ترعرعوا في نظام طفولة يوفر الرفاهية.

تعتبر إسرائيل الأعمال التجارية الصغيرة العمود الفقري لأي اقتصاد. ويركّز برنامج المساعدة الأجنبية الإسرائيلي على تعلم مهارات الأعمال التجارية الصغيرة وعلى التدريب المهني. تقوم الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي بعقد دورات مكثفة في الثقافة المائية ودورات في الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تقوم بذلك منذ أكثر من نصف قرن لتخفيض الفقر على نحو مستدام في العالم. إن أنشطة إسرائيل في العالم تهتدي بإيمان مفادهُ أن أنشطة بناء القدرات أفضل طريقة لتحقيق أكبر أثر في برامج التنمية. إن التعليم يؤدي إلى العمالة وأكبر ضمان للنمو المستدام.

لدينا الدليل على أن المجتمع الدولي، إذا ما عمل بتضافر، بوسعه القضاء على الفقر. وعلينا أن نُفكر بشجاعة وبإبداع للوفاء بذلك الهدف. وإذا ما أردنا تحقيق الحياة الكريمة للجميع، علينا أن نستمع إلى الأصوات ونلتفتُ إلى نداءات أكثر فئات المجتمع تهميشا. إن الكثير من الحلول لتحديات الفقر تكمن في المجتمعات المتأثرة به. فإذا ما أعطيناها صوتا مكناها من حل المشاكل التي تواجهها بشكل يومي، وسيكون ذلك هاما في تحقيق أهدافنا ويضمن عد تخلف أحد عن الركب.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية) إن استئصال شأفة الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة للجميع أهداف رئيسية للمجتمع الدولي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكما أكد من جديد قادة العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، فإن تلك التحديات مرتبطة أيضا ببعضها البعض ارتباطا وثيقا.

إننا إذا نُعد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في هذه الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، بقيادة الرئيس آش، تأتي هذه المناقشة في أوانها تماما. لقد حققنا مكاسب تبعث

على الإعجاب على الصعيد العالمي في مكافحة الفقر والحرمان خلال العقد الماضي. لقد ساهم بلدي في هذا النجاح بقدر غير ضئيل. ومع ذلك وفي نفس الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يوجد ١,٣ مليار شخص، يقيم العديد منهم في الهند، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وهذا يمثل واحد من كل ستة أشخاص في العالم.

من الواضح أن الفقر ليس أكبر تحدٍ عالمي يواجههُ العالم اليوم؛ إنه مشكلة لا بد من التصدي لها على نحو مباشر. حتى ونحن نسعى إلى التصدي للتحدي المتمثل في التنمية المستدامة علينا أن نُدرك أن استئصال شأفة الفقر ما برح هدفا بعيد المنال بالنسبة للمجتمع الدولي وينبغي عدم تحويل الموارد عن ذلك المسعى النبيل.

إن العمالة الكاملة والمنتجة أضمن سبيل للقضاء على الفقر وتمكين الناس من الإمساك بزمام مصائرهم. فالعمالة الإبداعية والعمل الكريم متطلبان أساسيان إذا ما أرادت البلدان النامية تسخير رصيدها الديمغرافي. كذلك فإن العمالة الركيزة الأساسية في الشمول الاجتماعي. إذ أن النمو الاقتصادي القوي والمستدام يجب أن يقترن بتوزيع منصف لفوائد ذلك النمو

ويمكن القيام بذلك من خلال إيجاد فرص عمل منتجة جديدة للقوة العاملة المتنامية.

وللأسف، فإن الانتعاش الهش من الأزمة المالية العالمية ومواطن الضعف الهيكلية المستمرة في اقتصادات البلدان النامية، بالإضافة إلى العوامل الدولية غير المواتية، يعنيان أن حالة العمالة على الصعيد العالمي ما زالت محفوفة بالمخاطر. فقد زاد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل اليوم بواقع ملايين مقارنة بما كان عليه قبل عام. كما أن العمالة الناقصة تمثل مشكلة حادة في العديد من البلدان النامية. وشهدت السنوات القليلة الماضية ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة. ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه حتى يتسنى ترجمة المزيد من النمو إلى المزيد من الوظائف.

إن القوة العاملة الماهرة شرط أساسي لبلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق نمو سريع وشامل للجميع. وانتهاج سياسات للتدريب المهني ولتطوير مهارات العاملين يمثل أولوية رئيسية في مجال السياسات ويرتبط ارتباطا مباشرا بتحسين الإنتاجية والجودة ودخل القوة العاملة. ونقل التكنولوجيا بوصفها وسيلة للتمكين لأغراض التنمية، ولا سيما بالنسبة للمرأة، يمثل مبادرة رئيسية يمكن إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد الوطني، تحتاج الحكومات إلى التركيز بنفس القدر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الريفية والقطاع غير الرسمي وإلى تهيئة بيئة سياسات مواتية وتقديم دعم مباشر لنمو هذه القطاعات من خلال رفع مستوى التكنولوجيا وتعزيز المهارات والدعم الائتماني والمساعدة التسويقية. كما أن زيادة حجم الاستثمار في إنشاء الهياكل الأساسية، والذي يمثل أولوية رئيسية للبلدان النامية، يمكن أن تؤدي إلى إيجاد قدر كبير من فرص العمل، ولا سيما بالنسبة للقوة العاملة غير الماهرة وشبه الماهرة.

ومن المهم أيضا اتباع سياسات لتحقيق النمو المعتمد على توفير فرص العمل على الصعيد الدولي. ولا تزال الحواجز التجارية، فضلا عن الممارسات التجارية غير المنصفة في أسواق البلدان المتقدمة النمو، تترك أثرا بالغ الضرر على نمو العمالة في البلدان النامية. وتدمير سبل العيش من خلال عدم قدرة المزارعين في العديد من البلدان النامية على المنافسة، على سبيل المثال، نتيجة للإعانات المشوهة للتجارة في العالم المتقدم النمو، أمر معروف جيدا. وضرورة جعل العولمة أكثر شمولا أمر قد باتت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولذلك، سيكون من المهم أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة مجدية المسائل النظامية الدولية، ولا سيما القواعد العالمية للتجارة والاستثمار والمالية، لجعل تلك القواعد أكثر عدلا وإنصافا وداعمة لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة.

وقد أصبحت إمكانية تنقل اليد العاملة على الصعيد الدولي في مجال المهارات الرفيعة المستوى جانبا هاما من جوانب التكامل العالمي بين البلدان. وفي هذا السياق، يجب أن تيسر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حركة العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. كما يجب أن تكفل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تأمين ما يكفي من الحيز السياساتي للبلدان النامية للسير على طريق التصنيع وتحقيق النمو الشامل للجميع، مع مراعاة الظروف والتحديات الوطنية الخاصة بها.

وفي الختام، يتعين علينا وضع خطة للتعاون الدولي ينصب تركيزها بقوة وبشكل محوري على القضاء على الفقر. كما ينبغي أن تساعد البلدان النامية في ما تبذله من جهود لتحقيق النمو الشامل للجميع الذي يوفر لها ما يكفي من الحيز السياساتي للتنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية، وأن تعالج في الوقت نفسه وبصورة مجدية المسائل النظامية الدولية، وذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية حقا.

السيدة لاليتش سمايفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): تأتي الأهداف الإنمائية للألفية، منذ اعتمادها، في طليعة جدول أعمال حكومة جمهورية صربيا. فقد شرعت صربيا في عملية شاملة للتنمية الاجتماعية، وهي تعتمد على الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها مبادئ توجيهية في وضع استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر. ونحن نقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف.

وفي صربيا، يُعتبر الفقر مشكلة يجب معالجتها من جذورها. ويستند تصميم استراتيجيتنا للحد من الفقر إلى ذلك الافتراض ويُنظر إلى مسألة الفقر ضمن الإطار الأوسع للتنمية الوطنية والتكامل الأوروبي وقد تحقق بعض التقدم الهام. وعلى سبيل المثال، فقد انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات االنفاسية في حين ظل معدل إكمال التعليم الإلزامي مرتفعا باستمرار.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لم تستفد جميع شرائح السكان من هذا التقدم على قدم المساواة. فلا تزال هناك اختلافات كبيرة، بما في ذلك أوجه التفاوت ما بين سكان المناطق الحضرية والريفية وما بين عاصمة البلد والمناطق الجنوبية وما بين القادرين على العمل والأشخاص ذوي الإعاقة وما بين الأغنياء والفقراء. وفي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تلقى ٩٨ في المائة من مجموع السكان التعليم الأساسي وكانت هناك زيادة مطردة في معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية. غير أن نحو ١٥ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة تُركوا خارج النظام التعليمي.

والقضاء على الفقر في صربيا يعبر عن الاتجاهات السائدة على مستوى العالم في مرحلتي ما قبل الأزمة وما بعدها. فبحلول عام ٢٠٠٨، كانت صربيا قد بلغت هدفها المتمثل في خفض عدد الفقراء بواقع النصف، بناء على قياس خط الفقر المطلق. وتواكب ذلك مع خفض معدلات البطالة حتى عام ٢٠٠٩. بيد أن الحالة تدهورت مع بداية الأزمة. فقد زادت البطالة وارتفع عدد الفقراء من جراء الأزمة. ولا تزال فئات اجتماعية محددة تعاني من الفقر بدرجة أعلى من المتوسط مقارنة بالسكان بوجه عام.

ولا تزال البطالة والخمول من الأسباب الرئيسية للفقر والإقصاء الاجتماعي على مستوى جميع قطاعات السكان، غير أن بعض الفئات قد تضررت بشدة أكبر من غيرها. وهي تشمل الأطفال والشباب وكبار السن – أي من تزيد أعمارهم على ٦٥ عاما – وسكان الريف والأشخاص غير المتعلمين والغجر الروما واللاجئين والمشردين داخليا.

وبخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صربيا، أود أن أشاطركم بعض الدروس المستفادة من عملنا حتى الآن. فقد تم التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء حول تحقيق هذه الأهداف. والحد من الفقر يُعتبر أحد العناصر في سياساتنا الإنمائية الأوسع

نطاقا وفي سياسات وعملية التكامل الأوروبي. وقد وُضعت استراتيجية بلدنا للحد من الفقر من خلال عملية تشاورية قائمة على المشاركة أسفرت عن وثيقة واحدة تعاقبت على تنفيذها أربع حكومات. وأُنشئت آليات تنسيق قوية، بما في ذلك زيادة التخطيط والرصد وإعداد التقارير، فيما جرى تكليف كل طرف من أصحاب المصلحة – الحكومة والبرلمان والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين في التنمية، أو الجهات المانحة – بمهمة خاصة به في تنفيذ الاستراتيجية.

كيف يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥؟ بادئ ذي بدء، يحتاج المجتمع إلى آفاق واعدة. وبالنسبة لصربيا، وهي بلد أوروبي، توفر عملية التكامل الأوروبي هذه الآفاق. ثانيا، ينبغي إدماج الأهداف في خطة واضحة وطويلة الأجل وإيجاد حلول مستدامة تنطبق على المدى الطويل ويتعين التقيد بمبدأ صنع سياسات تستند إلى الأدلة. ويجب علينا أيضا توجيه الأموال المتاحة وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة. ونحن بحاجة إلى مزيد من التآزر والتنسيق والتعاون وتقليل المنافسة بين الشركاء، بما يتماشى مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ولا يمكن لأي حكومة تحقيق هذا الهدف المعقد بمفردها. فتحقيقه يتوقف على وجود شراكة قوية بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والهيئات الأخرى. ويمثل القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والإدماج الاجتماعي تحديات يتطلب التصدي لها وقتا وتمتد أجيالا في بعض الأحيان. وتحت رعاية الأمم المتحدة، أجريت مشاورات مفتوحة في صربيا بهدف تحديد المشاكل العالمية الحالية واقتراح حلول لها. وعُقدت المشاورات تحت شعار ”العالم الذي نصبو إليه ٢٠١٥“ ويُنتظر أن تسهم في جعل أصوات المواطنين على الصعيد العالمي مسموعة وفي بناء تحالفات وشراكات استراتيجية، يمكن أن تساعد في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وصربيا من بين البلدان الـ ٥٦ التي جرت فيها مشاورات من هذا القبيل. والهدف منها هو تحديد اتجاهات التنمية وطرائقها للتغلب على التحديات العالمية الناشئة في فترةما بعد عام ٢٠١٥. وشملت المناقشات المواطنين والقطاع الخاص والعام والمدني والسياسيين ووسائط الإعلام والعديد من المنظمات والمؤسسات.

وفي إطار السعي إلى تحديد المشكلات المذكورة وتقديم الحلول في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ترى صربيا أنه من الضروري توفير فرص عمل أفضل وأكثر، إلى جانب العمل الكريم؛ ومحاربة الفقر وتوفير دعم أفضل للفئات الضعيفة؛ وضمان الحوكمة المسؤولة والمؤسسات الموثوقة؛ وإرساء ثقافة المساءلة والتسامح والتماسك الاجتماعي؛ وتوفير التعليم العالي الجودة ورعاية صحية أفضل والحفاظ على البيئة؛ وضمان المساواة بين الرجل والمرأة؛ وتنظيم هجرة السكان وتنقلهم.

السيد ماكسيميتشف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ترحب روسيا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع. ولا يزال القضاء على الفقر يشكل أولوية أساسية وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. ولأن الفقر ظاهرة متعددة الأوجه، فلا يمكن حصر أسبابها فقط في انخفاض مستوى الدخل. حيث أن الفقر يعبر أولا وقبل كل شيء عن انعدام الفرص.

وقد كان إعلان بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الصادر عن الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ ذا أهمية كبيرة في تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى خفض مستوى الفقر المدقع بواقع النصف، كما هو منصوص عليه في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ونعتقد أن أحد أكثر الأهداف الاستراتيجية أهمية يتمثل في الوصول إلى العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع.

وبينما نقترب من الموعد المرتقب في عام ٢٠١٥، يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز الفعالية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ورغم الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية وأسواق المواد الخام، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض إلى مستويات قياسية. لذلك، نستطيع أن نتحدث اليوم عن تحقيق نجاحات حقيقية بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون. ومع ذلك، تشير أخر التقارير بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إحراز تقدم متفاوت فيما يخص القضاء على الفقر. ونعتبر أنه من الضروري تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لمساعدة المناطق المتأخرة في تحقيق الأهداف.

وفي ظل الظروف الراهنة، جرى تسليط الضوء على قضايا العمالة الكاملة والعمل الكريم في إطار القضاء على الفقر من خلال التعاون الحكومي الدولي. والاتحاد الروسي مهتم للغاية بالمشاركة بنشاط في الجهود الدولية المتعلقة بالعمل، وخاصة في إطار منظمة العمل الدولية. وإننا على استعداد لبذل جهود عملية فيما يخص التنفيذ في إطار ضمان العمل الكريم. ونعتبر أن من المهم تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الرائدة ومنظمات التكامل الإقليمي.

إننا ندعو البلدان إلى إجراء إصلاحات هيكلية شاملة كجزء من سياساتها الاقتصادية الكلية والهيكلية لتعزيز توفير العمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة. ونعتبر أيضا أن من المهم التأكيد كما يجب على أهمية تحفيز القدرة الإنتاجية ومكافحة البطالة وتوفير شروط العمل الكريم في سياق القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة الشاملة والنمو الاقتصادي المنصف على جميع المستويات في إطار خطة التنمية العالمية المستقبلية.

إن الاتحاد الروسي يؤكد التزامه بالتعاون الإنمائي الدولي، وهو على استعداد للمشاركة بشكل بناء مع مجموعة واسعة من الشركاء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونقوم تدريجيا، مسترشدين في ذلك بمبادئ التضامن والشراكة العالمية، بزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية، تماشيا مع استراتيجية الحكومة الخاصة بمساعدات التنمية الدولية والتي وافق عليها الرئيس الروسي بوتين في ٢٠ نيسان/أبريل.

وتنفذ روسيا، سواء بشكل مستقل أو من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، برامج ومشاريع في مجال الأمن الغذائي والتعليم والرعاية الصحية وبناء وتعزيز القدرات التجارية والصناعية للبلدان المستفيدة وحماية البيئة والحوكمة الفعالة. ونواصل المساهمة بشكل كبير في تخفيف عبء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٣، ناهزت المساعدة الإنمائية الرسمية الروسية ٦١٠ ملايين دولار. وسنواصل زيادة تلك المساعدة.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين وترغب في الإدلاء بالمداخلة التالية بصفتها الوطنية.

إننا في منعطف حاسم فيما يخص جهودنا الجماعية الرامية إلى التغلب على أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، والمتمثل في القضاء على الفقر وتوفير الرفاهية للجميع، وخاصة في البلدان النامية في الجنوب. وقد التزمنا في ريو بتحقيق تلك الأهداف عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية المنصفة والإدماج الاجتماعي، مع تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. ويتعين أن تجسد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نموذج التحول الجديد ذاك. ويبرز العمل الكريم بوصفه أداة أساسية من أدوات السياسة العامة في ذلك الصدد، ليس لأنه يضمن الدخل فحسب، ولكن أيضا بسبب جوانبه الخاصة بالحماية الاجتماعية.

وقد أثبتت تجربة البرازيل على مدى العقد الماضي أن التوسع الاقتصادي وقوى السوق لا يمكنهما وحدهما توفير حل للقضاء على الفقر وتوفير وظائف كريمة. والبلدان بحاجة إلى وضع سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية قوية تهدف إلى ضمان شمولية التنمية، مع توزيع فعلي للدخل والحصول على الخدمات العامة، خاصة الصحة والتعليم، واتخاذ إجراءات محددة الأهداف من أجل تخفيف أثر المحركات الهيكلية لعدم المساواة وعكس مسارها.

وثمة حاجة إلى أن تقترن تلك البرامج بسياسات اقتصاد كلي ملائمة، يمكن أن توفر المجال المادي اللازم لزيادة النفقات الاجتماعية، فضلا عن إعادة توزيع الدخل على نحو أفضل من خلال نظام ضريبي أقل تنازلية واتباع سياسة الزيادة المستدامة في القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور. ويجب أن يهدف تصميمها إلى ضمان أوسع تغطية ممكنة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفئات التي تعاني من التمييز بسبب العنصر أو العرق وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

وتلك صيغة استخدمتها البرازيل لتحقيق نتائج غير مسبوقة في مجال الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي وتوفير وظائف في السنوات الأخيرة. ومنذ عام ٢٠٠٣، أمكن تخليص قرابة ٤٠ مليون شخص، خمس السكان، من براثن الفقر. وانضم العديد منهم إلى الطبقة المتوسطة التي ترقى ويزداد نموها. وكما هو معلوم بشكل جيد، فقد اعتُمد العديد من البرامج الاجتماعية لتحقيق تلك النتائج. ويتمثل أهمها في برامج التحويلات النقدية المشروطة، مثل ”بولسا فاميليا“، الرواتب الأسرية، أو ”بولسا فيردي“، الراتب الأخضر.

ولكن العمل الكريم والعمالة الكاملة يؤديان دورا محوريا في ضمان استدامة نتائجنا فيما يخص مكافحة الفقر وعدم المساواة في بلدنا. واعتمدت الحكومة البرازيلية خطة وطنية للتوظيف والعمل الكريم في عام ٢٠٠٧ بفضل الجهود المشتركة للعديد من الوكالات الاتحادية، وذلك بالتنسيق مع وزارة العمل والتوظيف وعلى أساس عملية مشاورات واسعة بين الحكومة وممثلي العمال وقطاع الأعمال بنفس نهج منظمة العمل الدولية المتمثل في نظام التمثيل الثلاثي.

وتتمثل أهدافها الرئيسية في التصدي للأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة في سوق العمل عن طريق الحد من البطالة والعمالة الناقصة والأعمال غير الرسمية، علاوة على القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز العنصري من خلال التوسع في نطاق الحماية الاجتماعية وزيادة الإنتاجية وتوفير السلامة والظروف الصحية في مكان العمل، وخصوصا في المناطق الريفية.

لقد نُظِّم البرنامج من أجل بلوغ ثلاثة أهداف ذات أولوية: توفير المزيد من الوظائف على أساس من تكافؤ الفرص والمعاملة. والقضاء على عمل الأطفال والعمل القسري. وتعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف بين أصحاب المصلحة باعتباره أداة من أدوات الحوكمة الديمقراطية. وقد تمكنت البرازيل من إنشاء ١٧,٥ مليون وظيفة رسمية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١. وبلغ عدد العمال الذين يعملون بموجب عقود رسمية في عام ٢٠١١ ٤٦ مليون عامل. وهذا يعني تحقيق زيادة مقدارها ٥٠ في المائة في غضون تسع سنوات. وخلال الفترة نفسها انخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية الكبرى في البرازيل من ١١,٦ في المائة إلى ٥,٥ في المائة، وهو ما يقارب تحقيق العمالة الكاملة.

وستتيح استضافة البرازيل لمناسبتين رياضيتين عالميتين هامتين على مدى السنتين المقبلتين فرصة ثمينة للغاية لتعزيز برنامج توفير العمل اللائق. وما تزال تبذل الجهود بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة الوعي وتعزيز إنشاء الوظائف النوعية المرتبطة بتلك المناسبتين على أساس من التعاون الثلاثي. وقد

أطلقنا بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية مبادرة بعنوان ”توفير العمل اللائق قبل وبعد حلول عام ٢٠١٤: الألعاب واللعب التريهين“.

ويمكن تحقيق التقدم الذي أحرزته البرازيل في مناطق أخرى أيضا. وكما تبيّن الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد باتت الفوائد الناجمة عن مكافحة عدم المساواة من خلال السياسات العامة، واضحة بالفعل ليس في البرازيل فحسب، وإنما في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ختاما، نود التأكيد على أن المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر لنا فرصة بالغة الأهمية لأن نضع معا مجموعة من الأهداف والغايات القادرة على حفز اتخاذ الإجراءات الملموسة من قبل صناع القرار في جميع أنحاء العالم بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر. وكما يرى البعض فإن توفير العمل اللائق والعمالة الكاملة يشكلان أنجع القوى الدافعة لتحقيق خطة التنمية المستدامة التي محورها السكان إلى جانب الحماية الاجتماعية، بدعم قوي من جانب دولة تولي الأولوية القصوى في النهوض بدورها بوصفها معنية في الأساس بتوفير الرفاه للجميع. وتتسم هذه المسألة بأهمية حاسمة لإحراز التقدم في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية ما دمنا نعمل حاليا على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخصوصا تلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وبناء الهياكل الأساسية للعمالة والتصنيع، من بين أهداف أخرى. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة للاستفادة من الإمكانات الكاملة لسياسات توفير العمل اللائق بوصفه أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

السيدة لو ماي (الصين) (تكلمت بالصينية): ترحب الصين بعقد رئيس الجمعية العامة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحقيق القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يرتبط القضاء على الفقر بشكل مباشر بالحق الأساسي في الحياة والتنمية لجميع السكان، فضلا عن كونه أولوية تُعنى بها جميع الدول، وخصوصا البلدان النامية، في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تواصل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جعل القضاء على الفقر والتنمية ركيزة أساسية لها، والعمل بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في ذات الوقت، واحترام نموذج التنمية وحق الدول في الاختيار الحر للطريق المؤدي إلى التنمية وفقا لظروفها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الكامل لتفاوت حالاتها وقدراتها الوطنية وتباين مراحل تنميتها.

لقد أُحرز بعض التقدم في مجال التعاون الدولي على القضاء على الفقر منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الحالة العامة لا تدعو إلى التفاؤل. فما يزال ما يقرب من ١,٣ بليون شخص في مختلف أنحاء العالم يعيشون في الفقر المدقع، إذ يقل دخلهم من ١,٢٥ دولار في اليوم – وهوخط الفقر الدولي – ويعيش معظمهم في البلدان النامية. وإذ يقترب عام ٢٠١٥، ما تزال البلدان النامية تواجه العديد من التحديات في تنفيذ أهدافها الإنمائية للألفية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود في المجالات التالية.

أولا، فيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر، فإن نقص الموارد الإنمائية لا يزال يمثّل أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا في مجال القضاء على الفقر. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع والفقر العام. ونحن بحاجة إلى تحديد أهداف شاملة محددة لعدة قطاعات من أجل القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع والفقر العام. والمجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة التعاون على المستوى الدولي من أجل القضاء على الفقر والوفاء بالتزاماتها على نحو فعال في التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية، وخاصة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف توفير الموارد والدعم التقنيين الكافيين وتحسين بناء القدرات اللازمة للقضاء على الفقر بغية مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر والتخلف.

ثانيا، من الضروري استخدام تعزيز العمالة بوصفها قوة دافعة رئيسية في القضاء على الفقر. ويمثل إيجاد فرص العمل المستدام وسيلة هامة للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاندماج والاستقرار الاجتماعيين. ومن الضروري أن تولي الدول أهمية كبيرة للعمل وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير فرص العمل واعتماد الاستراتيجيات الإنمائية وسياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها تعزيز فرص العمل. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على زيادة دعمه للبلدان النامية ومساعدتها في التغلب على الصعوبات والضعف في الهياكل الأساسية والافتقار إلى الخبرة والتمويل.

ثالثا، من الضروري تهيئة بيئة مواتية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر. وما تزال البيئة الخارجية للبلدان النامية لا تبدو على ما يرام عقب الأزمة المالية. لقد بذلت الصين جهودا لا تكل في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونجحت في خفض عدد سكانها الفقراء إلى معدل النصف – على النحو المطلوب في الأهداف الإنمائية للألفية – قبل حلول الموعد المحدد لذلك. لكن ووفقا للمعايير الدولية للفقر، لا يزال هناك في الصين ١٠٠ مليون نسمة من السكان الفقراء وما تزال تواجه صعوبات فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا. وستبذل الصين قصارى جهدها لتنفيذ مخططها الموجه نحو التنمية الهادفة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠).

وإذ نسعى إلى القضاء على الفقر في الصين في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، فإننا نواصل أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى بأقصى ما وسعنا، علاوة على تقاسم خبراتنا معها من أجل تحقيق التنمية المتبادلة بهدف القضاء على الفقر. تؤيد الصين وضع القضاء على الفقر في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي على استعداد للعمل مع الآخرين من أجل النهوض بمسألة القضاء على الفقر على نطاق العالم.

السيد رحمن بنغلاديش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

نشكر الرئيس على تنظيم هذه المناسبة الرفيعة المستوى بشأن مسألة هامة كمسألة توفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم للجميع في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن العالم إذ يتوقُ إلى حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ يواجهُ تحديا هائلا يتمثلُ في إيجاد وظائف لنحو ٦٠٠ مليون شخص في فترة ألـ ١٥ عاما المقبلة لمجاراة النمو في سوق العمل. بينما لا يزال القضاء على الفقر الأولوية الرئيسية الأولى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن توفير العمالة والعمل الكريم من خلال النمو الاقتصادي المستدام وبناء القدرات الإنتاجية مسألة في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نتشبثُ بها حاليا وتنفيذ كامل خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

إن التسليم بأن العمالة والعمل الكريم يشكلان إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتمكين الشعوب من معالجة الفقر الذي أفضى إلى إدراجهما في الهدف المعنون: ”تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك النساء

والشباب‘‘. غير أن ذلك الهدف أخفق في الارتباط ارتباطا مباشرا بمسألة الطاقة الإنتاجية ومعالجتها. لذلك ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، أن تعالج تلك الثغرات ليس فقط، من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية المستدامة بشكل عام، بل أيضا بربط القدرة الإنتاجية، والتنمية الهيكلية والنمو الاقتصادي ربطا واضحا بالعمالة والوظائف اللائقة.

من الجوهري أن تبرز خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ أهمية استحداث الوظائف من خلال بيئة ممكنة وسياسيات اقتصادية كلية استشرافية، وتنمية زراعية وصناعية، ومن خلال التصنيع وتقديم الخدمات الكافية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً، وملائما للناس وللكوكب وأن يولد العمالة. لا بد من تقديم الدعم القوي للأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث توجد مجالات يمكن فيها توفير الوظائف على نطاق واسع. ويمكن لبرامج ابتكاريه من قبيل خطط ضمان التوظيف أن تزود العمال الفقراء بالحد الأدنى من العمالة. إن إدخال مجموعة أساسية من التحولات الاجتماعية والأساسية والخدمات والحصول على الائتمان المصرفي والتمويل، بالإضافة إلى توفير التعليم للجميع، يمكن أن يساعد في توفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم للجميع.

في ذلك السياق، أود أن أتطرق إلى حالة أقل البلدان نموا وهي حالة خطيرة، إذ من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها تقريبا في عام ٢٠١٥ وسيصل عددهم تقريبا إلى ٤٠ في المائة من الزيادة في سكان العالم خلال فترة الأربعين عاما المقبلة.

أجرت منظمةُ العمل الدولية دراسة تشير إلى أن البلدان الأقل نموا بحاجة إلى نمو في معدل العمالة بنسبة ٧ في المائة لتمكينها من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١، مقابل معدل نمو في العقد الماضي بلغ ٢,٩ في المائة في العام. ومما لا شك فيه أن هذا يرسم صورة تبعث على الجزع، إذا ما أخذ المرءُ في الحسبان سيناريو الفقر والتحديات في القدرات المتهاوية لهذه البلدان.

في ذلك السياق، من الحتمي حشد التعاون الدولي والشراكة العالمية معا لمساعدة هذه الفئة من البلدان على تحقيق العمالة الكاملة والعمل الكريم فيها. إن الاستثمار في التدريب القائم على المهارات وفي التدريب المهني، وتعزيز فرص الأعمال التجارية والإعفاء من الرسوم الجمركية، والدخول إلى الأسواق من دون إخضاعها لنظام الحصص، عناصر رئيسية لتوليد العمالة في البلدان الأقل نموا. إن سياسات الهجرة المرنة هامة بدرجة كبيرة للغاية أيضا لتحقيق القضاء على الفقر من خلال توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم لقوة عملما انفكت تتزايد. ويجب أن تكون هذه الصلات مدمجة بشكل هادف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوليفيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إن الفقر لا يتوقف عند عدم الحصول على الدخل الكافي. بل إنه حرمان على شتى المستويات ويتواجد في مناطق عديدة. فبالنسبة للفقراء إنه وباءٌ شامل. إنهم يواجهونهُ كل يوم. تبين العبر المستقاة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إن الفقر متعدد الجوانب. في كثير من المجتمعات ينطوي على وصم للأقلية، وأنه ينطبق على الطبقة الدنيا من الناس، أو على من لديه إعاقة أو حتى على المرأة لمجرد أنها أُنثى. ويكون الفقر على أشده عندما يُحرم المرء من الحصول على العدالة أو الخدمات الصحية. وتتبدى مظاهرهُ في الأمية والافتقار إلى المهارات الإنتاجية. ويحسُ به المرء بشدة عندما لا يُستمع إليه سياسيا. انه يتعلق بالإجحاف. ببساطة الفقر نتيجة حرمان يواجههُ الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الأمة.

إن الفقر قائم على نطاق واسع في العالم كله. لقد ذكرت منظمة أوكسفام مؤخرا أن أغنى ٨٥ شخصا في العالم يملكون نفس مجموع الثروة التي يملكها ٣,٥ مليار من الناس الفقراء في جميع أرجاء العالم. وهو نفس العالم الذي يوجد فيه ١,٢ مليار شخص يعيشون عيش الكفاف على مبلغ زهيد قدره ١,٢٥ دولار في اليوم. وعلى نحو أشد خطورة ما زالت الفجوة بين الغني والفقير تتسع حتى على الرغم من أن المستوى العالمي لدخل الفرد يشهد اتجاه صاعدا. لذلك فان القضاء على الفقر أكبر تحدٍ يواجهنا. وفي عالم ما بعد عام ٢٠١٥، يكمن اختبار تصميمنا في معالجة العوامل التي تديم الفقر. وفي ذلك الصدد، من الحيوي إتباع نهجٌ شامل. فقد بينت بوضوح القرائن والتجربة التي تم تجميعها من الاقتصادات النامية، أذ توجد زيادة أو ارتفاع في النمو، وإذا ما اقترنت تلك بالسياسات الشاملة يكون لها أثر حاسم على القضاء على الفقر.

تؤيد باكستان تأييدا قويا الصلة بين النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز فرص العمل الكريم. وإذا لم يتم القضاء على الفقر المدقع في جميع أرجاء العالم في سنة بعينها، وهو التاريخ الذي نستهدفه، لن تنفذ جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى المقترحة. إذ أن القضاء على الفقر يتطلب منا أن نستهدف خمسة عناصر جوهرية. الأول تصميمنا العالمي على تقليص نسبة الناس الذين يعيشون في حالة فقر، وعلى نحو أكثر تحديدا، وضع خطة متعددة الأطراف للقضاء على الفقر المدقع. والثاني، معالجة الحرمان من خلال وضع خطة شاملة. والثالث، وضع إطار عمل عالمي ووطني يوفر الفرص والطرائق التي تمكن البلدان من تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. والرابع، تشديد بقوة على توليد سُبل العيش والعمالة للعمل الكريم الشامل والمنصف والمنتج. أما الخامس فيتمثل في بناء أُطر عمل اجتماعية وخيرية تمكِن من الحيلولة دون انجراف الفقراء إلى مزيد من الفقر.

مهما يكن من أمر، لن يتم القضاء على الفقر بالتأكيدات والمناشدات وحدها، على الرغم من أهميتها. إن ما نحتاج إليه إطار سياسة سليم وموارد كافية على الصُعد الوطنية والدولية. وفي ذلك الصدد، لدى الأمم المتحدة دور كعنصر حفّاز ومساهم.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة خلال اجتماع اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

من دواعي سروري البالغ أن أتكلم حول الموضوع الهام لاجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. في البداية، نود أن نؤكد، كما أكدت كندا في مناسبات أخرى، أن النمو الاقتصادي المستدام محرك رئيسي للحد من الفقر. وفي عام ٢٠١٠، كان ما يقرب من ١,٢ بليون شخص في البلدان النامية – أي حوالي ٢١ في المائة من سكان العالم – يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا. وهذا انخفاض ملحوظ مقارنة بما كان عليه العدد في عام ١٩٩٠، والذي بلغ ١,٨ بليون شخص، أي ٤٢ في المائة من إجمالي السكان. ويتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة نفسها في العديد من البلدان، وهو ما يسلط الضوء على أهمية النمو في الحد من الفقر.

وإذ ندرك التحديات المتبقية أمام القضاء على الفقر، نرى أن النمو يجب أن يحتل مكانا بارزا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو أمر كان بمثابة حلقة مفقودة في الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن النمو الكلي لا يكفي لضمان أكبر قدر من الفعالية. فالنمو يجب أن يكون شاملا للجميع ومستداما وأن يركز على الفقراء وأن يكفل إيجاد الكثير من فرص العمل. ونرى أن تحديد مستوى مستهدف للبطالة يشكل جزءا أساسيا من التركيز على النمو المستدام. وتوفير فرص عمل أكثر وأفضل وزيادة الدخل المكتسب هي الوسائل الرئيسية للفقراء

من النساء والرجال لرفع مستوى معيشتهم وزيادة قدرتهم على التحمل والاعتماد على الذات. ومن ثم، لا بد أن ننظر إلى إيجاد فرص عمل بوصفه سمة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام وأمرا محوريا للأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب أن نضمن أيضا أن تشتمل الوظائف التي يتم إيجادها على توفير العمل اللائق. ويجب قياس نوعية الوظائف، في المقام الأول، بمدى تأثيرها على الرفاه الفردي والاجتماعي، بما في ذلك عوامل من قبيل الأجور والأمن والمساواة والحق الأساسي في العمل. وثانيا، يجب قياسها من منظور طريقة تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنافس والإنتاجية والتنويع.

وعلى صعيد المساواة والإنصاف، يجب أن نولي اهتماما خاصا للنساء والشباب في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونفهم أن النساء والشباب متضررون بشكل غير متناسب من مستويات البطالة العالية. وامتلاك المهارات التي يوجد طلب كبير عليها سيمكن النساء والشباب اليوم من أن يصبحوا قوى دافعة للنمو في المستقبل، وبالتالي، فإنه سيمثل ضرورة مطلقة في السنوات المقبلة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع التركيز على العمل اللائق، يجب أيضا أن نقضي على ممارسات العمل التعسفية. وعمل الأطفال، على وجه الخصوص، لا مكان له في العالم الذي نصبو إليه في عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، تود كندا أن ترى الالتزام العالمي بإنهاء جميع أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، متجسدا أيضا في أهداف عام ٢٠١٥. ويتعين ربط الوظائف وسبل العيش بنمو القطاع الخاص، لأن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا.

ما هي التغييرات التحويلية اللازم إجراؤها للقضاء على الفقر؟ يمثل تهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص أمر أساسيا، حيث أن الوظائف الأكثر إنتاجية والأعلى أجرا تمثل إلى حد كبير نتيجة للنمو في القطاع الخاص. وكما أثبتت بحوث البنك الدولي، فإن القطاع الخاص هو الذي يخلق ٩ من بين كل ١٠ وظائف في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى التركيز على العمل اللائق، فإننا بحاجة إلى أن نرى تغييرا على صعيد العناصر اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يفيد الفقراء.

ونرى أن من الضروري وجود ثلاثة مستويات للأهداف في هذا المقام. فعلى مستوى القاعدة، ينبغي وضع أهداف تكفل تهيئة مناخ موات للاستثمار، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية والمالية السليمة وسيادة القانون والتجارة المفتوحة والأسواق الحرة التي تحكمها سياسات حصيفة وتنظيمات سليمة وبيئة تنافسية مواتية للأعمال التجارية وإمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية. وتشكل نظم الحماية الاجتماعية الأساسية عنصرا مكملا للتركيز على تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر، إذ أنها وسيلة من وسائل الدعم المباشر للفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا. كما أن نظم الحماية الاجتماعية تعمل بمثابة أدوات تحقق استقرار الاقتصاد وتعزز قدرة الفقراء على التكيف وتساعد على الحيلولة دون سقوط الناس في شرك الفقر في المقام الأول.

(تكلم بالفرنسية)

ثانيا، نعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تستفيد من النمو الدينامي للقطاع الخاص من منظور الإنتاجية وتنويع المنتجات الجديدة وصناعة الخدمات والتسويق، فضلا عن النمو والمؤسسات القابلة للاستمرار. كما ينبغي تطوير الخدمات اللازمة لقطاع الأعمال، من قبيل التمويل.

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثا، يجب أن نضمن حصول الناس على المعارف والكفاءات اللازمة للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة. ومن

ثم، يتعين، في رأينا، تحديد هدف بخصوص التعليم والتدريب، يربطهما بالطلب في سوق العمل، لا سيما في أوساط النساء والشباب. وتؤيد كندا أيضا تحديد أهداف للنمو في العمالة، تشمل عدة قطاعات وتضم مجالات الأهداف الأخرى. والتمكين الاقتصادي للمرأة والنمو المستدام بيئيا هما مجالان نود أن نرى إدماجهما في النهج المتبع حيال النمو والعمالة. وبخصوص الأول، يمكن القيام بذلك من خلال تحديد أهداف بشأن إمكانية وصول المرأة إلى الأصول المنتجة وبناء عمالة المرأة ومهاراتها ومؤسسات الأعمال التجارية النسائية وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي؛ وبخصوص المجال الثاني، يمكن ذلك من خلال تحديد أهداف لجعل الإنتاج أكثر نظافة وكفاءة.

(تكلم بالفرنسية)

وما من شك في أن قائمة الأولويات طويلة. والعناصر التي أشرت إليها اليوم تشكل جزءا من قائمة أطول من الأولويات المحتملة في إطار أهداف ما بعد عام ٢٠١٥. وفي الشهور المقبلة، سيكون أحد الجوانب الهامة لعملنا التأكيد على أهم التحديات في مجالات العمالة والنمو والقضاء على الفقر وتحديد الأولويات.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع للجمعية العامة. وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومما يثلج صدر ماليزيا أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، أي على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا – سجلت معدلات منخفضة جديدة في جميع المناطق النامية الست خلال السنوات الخمس الماضية. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله حيث أن التقدم كان متفاوتا ولا يزال ١,٢ بليون شخص، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا. وتشعر ماليزيا بالقلق لأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة أدت إلى زيادة مستويات البطالة في جميع أنحاء العالم – من ١٧٠ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٧ إلى مستوى مرتفع لم يسبق له مثيل حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٠٢ مليون شخص في عام ٢٠١٣.

وأود الآن أن أشاطركم تجربة بلدي في معالجة مسألة القضاء على الفقر. فمنذ السبعينيات من القرن الماضي، نجحت ماليزيا في الحد من الفقر الذي كان يؤثر على قرابة نصف السكان في عام ١٩٧٠ من خلال تنفيذ مبادرات وبرامج مختلفة للقضاء على الفقر. وعلى وجه الخصوص، فقد حققت ماليزيا الهدف المتعلق بالحد من الفقر من بين الأهداف الإنمائية للألفية قبل فترة طويلة من الموعد المحدد، وذلك بخفض معدلات الفقر إلى حوالي ٢,٨ في المائة من السكان حاليا.

والنجاح في تنفيذ برامج القضاء على الفقر في ماليزيا يمكن أن يُعزى إلى نموها الاقتصادي السريع، وهو أمر يسره التقاسم الناجح للسلطة والاستقرار السياسي الذي تمتعت به ماليزيا على مدى السنوات السبع والخمسين الماضية. ويمكن أن يُعزى أيضا إلى التخطيط الاستراتيجي للحكومة وتنفيذها الفعال لبرامج اقتصادية تشمل استراتيجيات داعمة للفقراء، إلى جانب ضخ استثمارات مستمرة في الهياكل الأساسية المادية والتعليم وبناء القدرات البشرية وخدمات الرعاية الصحية الأولية.

ومن أبرز مبادرات القضاء على الفقر خطة التنمية الريفية التي تنفذها السلطة الاتحادية لاستصلاح الأراضي في ماليزيا. وقد نجح برنامج الإصلاح الزراعي في تخليص المواطنين المشاركين في مشروع توزيع الأراضي من براثن الفقر. وهو مشروع يجري تنفيذه من خلال تخطيط وتنسيق استصلاح الأراضي والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما أدى، بدوره، إلى إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل اللائق.

حسنت الخطة بنجاح من نوعية حياة ٠٠٠ ١٧٧ أسرة ريفية في ماليزيا حتى الآن، وقدمت لها منافع اجتماعية واقتصادية.

ومن أجل المضي قدما، تركز الحكومة حاليا على الفئات المحرومة، وخاصة السكان الأصليين من الصباح والساراواك الذين يعيشون في المناطق الداخلية، والسكان الأصليين من عرق أورانغ أسلي، والعاملين في مجال العقارات في شبه جزيرة ماليزيا. ولا تزال ثمة مجموعات من الأشخاص تعيش بدون كهرباء، وبدون إمدادات مياه وتستفيد بشكل محدود من المرافق الصحية. وهناك تلاميذ مدارس يضطرون إلى القيام برحلات يومية شاقة إلى المدرسة. وقد أعطت الحكومة تأكيداتها بأنها ستعالج مشاكل من هم أقل حظا، وتحررهم من براثن الفقر، وضمان تمتع جميع الماليزيين بالازدهار الناتج عن تنمية البلد.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومة بتكثيف تنفيذ البرامج الاقتصادية وتوفير المرافق الأساسية. وتنظر الحكومة أيضا في منح صكوك ملكية أراضي لأورانغ أسلي، السكان الأصليون، والسكان الأصليون من عرق صباح وساراواك. وسيتيح لهم ذلك الاستفادة من برامج التنمية الزراعية المتكاملة، من خلال نهج معادلة الزحف الحضري والزراعة التعاقدية. كما ستستفيد تلك الجماعات بشكل أفضل من البنية التحتية والمرافق العامة، مثل التعليم والتدريب على المهارات، وبالتالي إحداث المزيد من فرص العمل الجيدة، التي من شأنها تعزيز قابليتهم للاستخدام.

ويتمثل أحد أكثر برامج القضاء على الفقر نجاحا، الذي تنفذه ماليزيا في برنامج (1Azam). حيث يوفر هذا البرنامج التوازن بين تقديم المساعدات المباشرة وتوفير الفرص الاقتصادية للفقراء، ليصبحوا أكثر اعتمادا على أنفسهم من الناحية المالية. ويوفر البرنامج المساعدة في أربعة مجالات أساسية هي: التوظيف، وإنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة ومقدمي الخدمات البسيطة، والفرص في مجال الزراعة. وبين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٣ فقط، شارك ٥٤٤ ٢٥ شخصا في برنامج (1Azam) منهم ٤٧١ ١٦ إمراءة. ويتماشى ذلك مع اعتراف الحكومة بأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا.

ومن أجل ضمان فعالية برنامج القضاء على الفقر، أنشأت الحكومة نظام (eKasih)، وهو مصرف للبيانات المركزية المتعلقة بالفقر على الصعيد الوطني في ماليزيا، وهو يقوم بتخزين المعلومات المتعلقة بالفقر. ويمكن الوصول إليه واستخدامه من قبل جميع الوكالات الحكومية والأطراف الأخرى ذات الصلة، لأغراض تخطيط وتنسيق ورصد برامج القضاء على الفقر في ماليزيا. وحصل هذا البرنامج المبتكر بوجه خاص، على أول جائزة، في جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٢، تقديرا لإسهامه الكبير في القضاء على الفقر في ماليزيا.

وستواصل ماليزيا تبادل خبراتها الإنمائية في مجال القضاء على الفقر مع مثيلاتها من البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد جرى تبادل خبراتنا في مجال التنمية، منذ الثمانينات، أساسا من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي، الذي يشكل أحد عناصر التزام الحكومة الماليزية بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستفاد حاليا، أكثر من ٠٠٠ ٢٧ مشارك، معظمهم من البلدان الأقل نموا وأفريقيا، من تبادل ماليزيا لتجاربها وخبراتها. وسيستمر البرنامج في زيادة إسهامه في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ القادم.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز فقر الدخل. ولذلك السبب، فإن ماليزيا بصدد وضع مؤشر متعدد الأبعاد للفقر، كإجراء لمعالجة الأبعاد غيرالمرتبطة بالدخل، مثل معايير التعليم والصحة والمعيشة، في إطار جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر بطريقة شاملة.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية.

لقد كان التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر على مدى العقدين الماضيين، أسرع من أي وقت مضى. وحدث ذلك نتيجة للتنمية الاقتصادية، ولاتباع السياسات المناسبة والتعبئة العالمية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. لكن وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال أكثر من بليون شخص يعيشون في ظروف من الفقر المدقع. ولذلك من واجبنا المشترك، مواصلة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن النمو الاقتصادي هو عامل رئيسي، ولكنه غير كاف للحد من الفقر. وخلال العقود الأخيرة، انتشل النمو الملايين من الناس من براثن الفقر. وفي نفس الوقت، فإننا نلاحظ تفاقم التفاوت في الدخل، الذي يمثل أحد المخاطر الأكثر إثارة للقلق الواردة في تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٤، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. لذلك، من الأهمية بمكان ضمان شمولية النمو الاقتصادي وانعكاسه في ارتفاع مستويات معيشة جميع السكان.

تحقيقا لهذه الغاية، يجب على الاقتصاد إتاحة وظائف جيدة تسمح للنساء والرجال بالعمل في ظروف لائقة. ويشكل عدم وجود وظائف مناسبة وغياب الآفاق، جذور الحرمان الاقتصادي وتوليد الشعور بالإحباط والإقصاء الاجتماعي، خاصة بين صفوف الشباب. حيث يتأثر الشباب بشكل خاص من مشاكل البطالة وتدني الرواتب وعدم الاستقرار الوظيفي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يدفع الاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي، بعض الأفراد إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة تهدد تطور المجتمعات السلمية. وبالتالي، فإن فوائد العمل الكريم تتجاوز البعد الاقتصادي. حيث تسهم الوظائف في استقلالية الأشخاص واحترامهم لأنفسهم، وتفضيلهم للسلام والتماسك الاجتماعي.

وتسهم سياسات مختلفة في تعزيز العمل الكريم والقضاء على الفقر. وينبغي أن نسترشد بها فيما يخص صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

أولا، يسهم برنامج العمل الكريم، الذي وضعته منظمة العمل الدولية، وأقرته الأمم المتحدة، في تعزيز التنمية الشاملة. وينبغي تشجيع تنفيذ معايير العمل الدولية، من أجل ضمان ظروف عمل لائقة للجميع، بمن فيهم العمال المهاجرون. وفي ذلك الصدد، يجب أن نولي اهتماما خاصا للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتشمل تلك الحقوق بوجه خاص حرية تكوين الجمعيات، والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي، والقضاء الفعلي على عمل الأطفال، والقضاء على التمييز في مجالي العمالة والمهن.

ثانيا، يجب تنفيذ المزيد من المبادرات المحددة الأهداف، لإدخال آليات الحماية الاجتماعية، وضمان استمراريتها الاقتصادية والمالية على المدى الطويل. وفي ذلك الصدد، توفر مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، بقيادة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، وتوصية منظمة العمل الدولية، رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، إرشادات مفيدة في هذا الصدد. ولكن يجب علينا أن نضمن أن تغطي الحماية الاجتماعية جميع فئات المجتمع، خصوصا النساء والمهاجرين وأفراد الأقليات العرقية، ويجب علينا تسهيل نقل الخدمات الاجتماعية. وغالبا ما ترتبط الحماية الاجتماعية بالعمل، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية والسياسات، فيما يخص العديد من النساء العاملات في القطاع الخاص غير المنظم.

ثالثا، في ضوء الهدف المحتمل المتعلق بالتعليم، يجب علينا أن نؤكد الصلة المباشرة بين العمالة والنظم التعليمية الشاملة والجيدة، التي تنمي مهارات تستجيب لاحتياجات

سوق العمل. وتتعلق هذه المسألة بجميع الاقتصادات، أيا كان مستوى التنمية فيها، وذلك بسبب الزيادة في الوظائف المتخصصة، وأهمية الابتكار لتحفيز النمو المستدام.

السيد مايوبي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

في البداية، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد بأن العمالة الكاملة والعمل الكريم، هما عنصران رئيسيان للقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، واحترام كرامة الإنسان. ويتعين أن تصبح أهداف العمالة محورية بالنسبة للآليات والإجراءات العالمية.

وهكذا، فإن المجموعة الأفريقية تولي بالغ الأهمية لخطة إنمائية تعطي الأولوية لإيجاد العمالة، لا سيما للشباب. فالقدرة على إيجاد فرص العمل ترتبط أساسا بتنشيط وتعزيز السياسات العامة الإنتاجية، من خلال ما يكفي من التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات التجارية.

ووفقا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

> ”يكسب أكثر من ٧٠ في المائة من الأفارقة عيشهم من العمالة المعرضة للمؤثرات الخارجية باعتبار أن الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعتمد بشدة على إنتاج وتصدير السلع الأوَّلية. كما أن الاستثمار ما زال مُركزاً في الصناعات الاستخراجية الكثيفة رأس المال ا لتي لا تربطها سوى صلات أمامية وخلفية محدودة مع بقية الاقتصاد.“ (E/2013/17، الفقرة ٤٨)

وبالتالي، ينبغي توسيع نطاق تنويع إنتاج السلع الأولوية، مثلما ينبغي تعزيز القيمة المضافة لقطاعات السلع.

وعلى نفس المنوال، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى الوثيقة المعنونة ”تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣: تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب الأهداف الإنمائية للألفية“، التي شاركت في إعدادها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفقا لذلك التقرير، من الأهمية بمكان القيام بالحد من أوجه التفاوت في أفريقيا، ومن بين أسباب أوجه التفاوت تلك الهيكل الحالي للاقتصادات الأفريقية. ويذكر التقرير أن:

> ”أوجه التفاوت تترتب جزئيا عن الهيكل المحصور لمعظم الاقتصادات الأفريقية، التي تركز النشاط الاقتصادي في القطاعات الاستخراجية وقطاعات إنتاج السلع. وبما أن لنماذج الإنتاج هذه تداعيات محدودة على القطاعات الأخرى، فإنها تُوجدُ عددا قليلا من الوظائف، وتركز الثروة في القطاعات الغنية بالموارد، وتشجع التفاوت وتبذر بذور الاضطراب الاجتماعي.“

ولتحقيق تحول الاقتصادات الأفريقية، يوصي التقرير بتعزيز التصنيع والتغيير الهيكلي عن طريق، في جملة أمور، التنويع الاقتصادي والسلاسل القيمية التي تربط منتجي المواد الخام بالمستعملين النهائيين. ولتلك الأسباب، ترى المجموعة أن إيجاد فرص العمل يتطلب نموا اقتصاديا مستداما وتحولا هيكليا في الاقتصادات الأفريقية من خلال التصنيع الذي يركز على القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي. وفي ذلك الصدد، لا بد من تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والغنية من حيث فرص العمل في أفريقيا بزيادة القيمة المضافة للتصنيع بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وبزيادة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي.

وتفيد التقارير بأن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا لديهما أعلى نسبة للأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع، أقل بكثير من عتبة دولارين في اليوم، على الرغم من انخفاض الفقر المدقع على نحو ملحوظ في المناطق النامية. وقد ثبت

أن تخفيض عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء كان أمرا عسيرا طيلة عقد من الزمن تقريبا، إذ بلغت نسبة العمال في فئة العمالة الهشة ٨٠ في المائة تقريبا.

وتشكل العمالة الهشة تحديا خاصا للحد من الفقر لأن العمال في تلك الفئات يفتقرون للقدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يجبر الأسر الفقيرة على الحد من الإنفاق على الأغذية المغذية ويقلل من فرص حصولها على الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالرعاية الصحية. والنتيجة الصافية هي فقدان المكاسب التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

ويساورنا بالغ القلق لأن وتيرة تراجع نمو العمالة ازداد نطاقها اتساعا لتشمل الشباب. ويقال إن معدل بطالة الشباب على الصعيد العالمي أعلى بثلاثة أضعاف مقارنة بمعدلها لدى الكبار. ويشكل الشباب ٤٠ في المائة من العاطلين البالغ عددهم ٢٠٠ مليون نسمة على الصعيد العالمي. وتواجه جهودنا الجماعية قيدا كبيرا فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وبناء مستقبل يسوده السلام. وفي ذلك السياق، فإن السياسات العامة في مجالي التعليم والتدريب ينبغي أن تستهدف دعم التنمية الاقتصادية وإعداد السكان للعمالة المنتجة استنادا إلى متطلبات أسواق العمل الجديدة.

كما أود أن أتكلم عن جانب من جوانب الفقر يتطلب اهتماما خاصا في أفريقيا. ويتعلق الأمر بالفقر في المناطق الريفية. فأوجه التفاوت من حيث التنمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية يجول دون إسهام معظم سكان البلدان النامية إسهاما كبيرا في اقتصاداتها الوطنية. ومشاكل البطالة والعمالة الناقصة تنتشر في المناطق الريفية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها الاستثمار في التنمية الريفية باعتبارها استراتيجية مجدية لمكافحة الفقر.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية التعليم كأداة للقضاء على الفقر. فمن بين أهم أصول أفريقيا مواردها البشرية. وللاستفادة على نحو مجد من تلك الموارد، ينبغي أن نستثمر في المهارات والتطور الأكاديمي والتكنولوجي. وبالتالي، ينبغي لنا أن نتبع نهجا تعليميا يتجاوز نطاق التعليم الابتدائي، بل حتى الثانوي، ليشمل التعليم المهني وفوق الثانوي. ومن الأهمية بمكان أن نوسع نطاق التعليم للاستجابة لمطالب التصنيع. وبالمثل، يشكل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا أداتين أساسيتين لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيدة نزير (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): بادىء ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس آش على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن موضوع يكتسي أهمية قصوى، وينبغي أن يفيد في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوليفيا وبنن، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأقل البلدان نموا، على الترتيب.

لقد حُدد القضاء على الفقر بصورة مستصوبة كعنصر محوري للأهداف الإنمائية للألفية، واستنادا إلى العمل الجاري للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يظل في تلك المكانة المحورية، التي تقترن على نحو صريح بالهدفين المتمثلين في العمالة الكاملة والعمل اللائق. واسترشادا بالشروط الاقتصادية وبالواجب الأخلاقي الذي يضع الإنسان في محور شواغلنا، فإن التوعية غير المسبوقة والتنسيق الدولي حققا الهدف المتمثل في تخفيض معدل الفقر المدقع إلى النصف قبل الموعد النهائي بخمسة أعوام. لكن يجب علينا ألا نتقاعس لأن مهمة القضاء التام على الفقر، وهو الشرط المسبق لتحقيق التنمية المستدامة، ما زالت مهمة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما كان لها من أثر سلبي كبير على البطالة، أثبتت ضعف ما أحرز من تقدم حتى الآن وإمكانية عكس مساره.

وعلى مدى ثلاثة أعوام حتى الآن، نفذت الحكومة الهايتية وسرعت وتيرة العديد من التدابير والبرامج الاجتماعية التي تستهدف أشد فئات السكان ضعفا، وتروم مكافحة آفة الفقر المدقع، لا سيما مكافحة الجوع وانعدام الدخل اللائق في المناطق الريفية والحضرية. والنتائج مشجعة للغاية، لكنها ليست سوى الخطوة الأولى في عملية طويلة الأجل. ونحن عازمون على إجراء التغيير الجذري الذي يمكن أن يكفل تعزيز ثلاثية القضاء على الفقر وإيجاد العمالة الكاملة والعمل اللائق.

في هذا السياق، يود وفدي أن يثير ثلاث نقاط تبدو ذات الصلة ومترابطة كي ننظر فيها عموما.

أولا، القضاء على الفقر والعمالة الكاملة لا يمكن تحقيقهما بدون وجود قطاع خاص قوي تحركه استثمارات كبيرة وطويلة الأجل. وللمرة الأولى على الإطلاق، أصبحت هايتي، البلد الوحيد الأقل نموا في القارة الأمريكية، تضم الآن العديد من القادة الذين يأتون مباشرة من قطاع الأعمال التجارية.وتركز جميع جهودهم على إنهاء نموذج هايتي الممتد لعقود طويلة من الاعتماد اقتصاديا على جهات دولية بالعمل على تعزيز قدرة الدولة وإنشاء إطار قانوني في مجال الاقتصاد الكلي يجذب المستثمرين والأعمال الحرة. وفي هذا الصدد، دعونا شركاءنا في المجتمع الدولي إلى مراعاة هذا الواقع الجديد وذلك، على سبيل المثال، بتبسيط إجراءات الوصول إلى تمويل المشاريع من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبناء قدرة القطاع الخاص الهايتي على استيعاب وتطوير المشاريع القابلة للاستمرار.

ثانيا، إذ نراعي الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر، ينبغي لنا أن نركز على السياسات العامة السليمة، مع إعطاء الأولوية للمجالات الأساسية ذات القيمة المضافة الكبيرة التي يمكنها إتاحة أقصى حد من فرص المساواة في العمالة وتوفير العمل اللائق. ولا غرابة في أن الصحة والتعليم، قبل كل شيء، هما على رأس القائمة ذات الأولوية بالنسبة لحكومة هايتي، حيث تضم برنامجها الإلزامي والتعليم المجاني للجميع.

ثالثا وأخيرا، فإن العقبات الرئيسية أمام الحد من الفقر الذي حدده الخبراء ويشمل عدم المساواة في الدخل، وانعدام الأمن البيئي، تتطلب التحلي بالمسؤولية وتوفر الرؤية والقدرة على الابتكار. إنهم يفترضون دولة قوية بما فيه الكفاية لأداء المهام التنظيمية، ووضع الاستراتيجيات، التي تنظم، عند الضرورة، إعادة التوزيع. وبصرف النظر عن المناقشة المشروعة المتعلقة بتفاصيل الحلول التي اقترحت، فهذا هو أحد الدروس الرئيسية المستفادة التي يقوم عليها كتاب الاقتصادي توماس بيكيتي الذي يتناول عدم المساواة الهيكلية للثروة في اقتصادات السوق، وتجري مناقشته حاليا في كل الأوساط الأكاديمية وفي المراكز الرئيسية لصنع القرارات الاقتصادية والمالية.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن اتفاقي مع المتكلمين السابقين بشأن أهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى والحسن التوقيت.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومع اقتراب التاريخ المحدد عموما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، يتمثل هدفنا المشترك في تسريع جهودنا المشتركة الرامية إلى إكمال الأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. إن المضي قدما بالأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بعدا عن المسار الصحيح واستكمالها يمثلان نقطة البداية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولكن وكما نتفق جميعا، وينبغي لهذه الأخيرة أن تكون أكثر شمولا وشفافية وتوازنا وطموحا في التصدي لهذا التحدي. ولا يزال القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى للمجتمع الدولي ويتعين أن يحتل مكاناً أساسياً في أي مقترح متعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

ويمثل تحقيق القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع عنصرا رئيسيا من عناصر

استراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات الدولية. ونتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فإن معدل الحد من الفقر كان بطيئا. ومن المرجح ألا يتمكن الاقتصاد العالمي من توفير سوى نصف الـ ٨٠ مليون وظيفة المطلوب توفيرها على مدى السنتين المقبلتين إذا كان لنا أن نحقق معدلات العمالة السابقة للأزمة. في هذه الحالة، فإن توفير العمل اللائق هو أحد الأولويات العالمية. وفي الفترة بين ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، سيكون علينا أن نخلق نحو ٦٧٠ فرصة عمل – واليوم، هناك ٧٥ مليون شاب عاطل عن العمل حاليا. ويجب أن نركز ليس فقط على عدد الوظائف فحسب، بل أيضا على نوعيتها؛ ما يحتاجه الناس هو توفر العمل اللائق.

وكان الحد من الفقر والبطالة هو التحدي الإنمائي الأكثر إلحاحا في منغوليا خلال السنوات العشرين الماضية. واتخذت الحكومة تدابير لوضع وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. ووفقا لتقريرنا الوطني الخامس بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن عدد الفقراء لدينا قد انخفض بنسبة تزيد على ١١ في المائة، من ٣٨,٧ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ويعزى الانخفاض الحاد في مستوى الفقر الذي حدث في السنوات الأخيرة في المقام الأول إلى وضع سياسات حكومية فعالة في مجال الرعاية الاجتماعية، وسوق العمل، والإمدادات الغذائية، والتحسينات في مجال صحة الأم والطفل. مع ذلك، فإن معدل الفقر مرتفعا بشكل غير مقبول بالنسبة لبلد يمر بنمو اقتصادي سريع. نحن بحاجة ماسة إلى التركيز على بناء المرونة والحماية الاجتماعية من أجل الحد من تعرض الفئات السكانية الفقيرة والهامشية للخطر. وأظهرت التجارب السابقة أنه على الرغم من أن تدابير الرفاه غير محددة الأهداف، مثل الهبات النقدية، تحقق بعض الفوائد القصيرة الأجل، فإنها لا تؤدي إلى الحد من الفقر بصورة مستدامة.

وانخفض معدل البطالة لدينا، الذي بَلَغَ ١١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٠، وإلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، عدلنا قانوننا المعني بدعم العمالة، الأمر الذي مكننا من تنفيذ عدد من مشاريع خلق فرص العمل من خلال مختلف البرامج. والعمل جار ببرنامج توظيف مع الدخل للمواطنين المنغوليين، وقد أوجدت فرص العمل ل ١٥٠ ٠٠٠ شخص. من الأهمية بمكان أن تنوع منغوليا اقتصادها وتوجد مصادر بديلة للعمالة، لا سيما في أوساط الشباب. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة برامجَ خاصة مثل برامج الفترة التي تسبق قابلية التوظيف للشباب، والبرنامج الفرعي المتعلق بتقديم الدعم لعمالة الشباب والطلاب، الرامية إلى الحد من البطالة بين الشباب. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها منغوليا في إنشاء قوة عمل ماهرة من أجل تحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

وما برح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يسهم في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي منذ عام ٢٠٠١، ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي إدراج القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع بوصفه إحدى الأولويات الرئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إن بلدان الشمال الأوروبي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد، تقدر هذه الفرصة لإجراء حوار بشأن الكيفية التي يمكن بها للعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع الإسهام في القضاء على الفقر. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي التزاما عميقا بالمساهمة في القضاء على الفقر، وتوفير العمل اللائق للجميع، وبالطبع، نحن أيضا ملتزمون التزاما راسخا بالمساهمة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

ونذكّر بأن الأهداف الإنمائية للألفية صيغت بشكل ملموس وحُدد عددها. وقد جعلها ذلك أداة ناجحة لزيادة الوعي والتعاون. ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاح الأهداف

الإنمائية للألفية،فإن الفقر المدقع، والتفاوتات والعوائق الأخرى التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة لا تزال قائمة. وفي جهودنا الرامية إلى وضع خطة عالمية جديدة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، لا بد لنا من النظر في الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أن أحد الدروس الهامة هو أن القضاء على الفقر يجب أن يأتي في صميم الخطة – وهو في هذه الحالة، في صلب برنامج عمل التنمية المستدامة. وإذا ركزنا على أوجه عدم المساواة، ودون ترك أي شخص متخلفا عن الركب، فبوسعنا تحقيق أهدافنا.

إن الحصول على عمل ذي دخل هو الطريق للخروج من براثن الفقر. في كل مجتمع وفي كل وقت، مع ذلك، هناك أيضا الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية: الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين. ويتطلب إيجاد فرص العمل سياسات اقتصادية تتعمد أن ترمي إلى تشجيع الاستثمارات كثيفة العمالة، وإمكانية تشغيل النساء والرجال كافة. ويمثل إيجاد وظائف لائقة أولوية ملحة لتحقيق التنمية العالمية، وينبغي أن يكون في صميم الأهداف الإنمائية الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وللحكومات دور هام في مجال تعزيز العمالة والبيئات التي تحسن المهارات التجارية.

ومن أجل توفير العمل الكريم، تتحمل الحكومات المسؤولية عن تعزيز السلامة والصحة المهنيتين، وتحديد الأجور الدنيا. من المهم أيضا إيجاد تكافؤ فرص بين جميع المؤسسات. وهذا في الواقع تحدي كبير على كل حكومة التصدي له.

إن سيادة القانون والديمقراطية والمؤسسات الحكومية الفعالة والخاضعة للمساءلة هي أيضا لبنات أساسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع وبيئة أعمال تجارية يمكن التنبؤ بها. ومن القيود البالغة الأهمية على تحقيق نمو القطاع الخاص في العديد من البلدان المنخفضة الدخل وعلى التجارة، إمكانية الحصول على البنية الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في مجال الكهرباء والنقل. ومن شأن إمكانية الحصول على الإمدادات الكهربائية الموثوقة وتحسين الهياكل الأساسية للنقل أن ييسرا التجارة والتكامل الاقتصادي. وسيؤدي هذا إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. كما تشكل الهياكل الأساسية المحسنة دافعا قويا لتحقيق النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل للنساء والرجال الذين يعيشون في براثن الفقر. غير أنه لا بد أن تصاحب الاستثمارات في الهياكل الأساسية استثماراتٌ في القطاعات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. وتعتمد إنتاجية القوى العاملة على إمكانية وصول غير تمييزية ونوعية نظام التعليم، بما في ذلك التدريب التقني والمهني، ونظام الرعاية الصحية الأولية.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا هما أحد المجالات حيث تقوم الحاجة إلى تحقيق تقدم فات موعد تحقيقه. ويفتقر إلى المنطق كون النساء في بعض الأماكن لا يزلن محرومات من الحق في العمل، والحق في ملكية العقار – لا سيما في مجال السياسات الاقتصادية. ولا يستطيع أي بلد أن يحرم المرأة من الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية. وقد يكون التمكين الاقتصادي للمرأة العامل الوحيد الأهم في المساهمة في القضاء على الفقر. ويجب علينا خفض عبء العمل غير المأجور الذي تؤديه المرأة وضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

وفي الختام، نحن نملك المعرفة والموارد من أجل إيجاد العمل الكريم ووضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع النساء والرجال، والحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر المدقع. وستظهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إرادتنا السياسية للقيام بذلك.

السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن الفقر متعدد الأبعاد، فإن التقدم المحرز

نحو القضاء عليه يرتبط بمجالات تركيز أخرى. وتشمل هذه النمو الاقتصادي والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد. ومن بين هذه المجالات، تم الإقرار منذ زمن طويل بأن العمالة، وهي موضوع اليوم، عامل تمكيني أساسي في محاربة الفقر. ونظرا لأن أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يزالون عاطلين عن العمل والشباب هم الأكثر تضررا من الصعوبات الاقتصادية التي طال أمدها، ينبغي لنا أن نعالج هذه المسألة على وجه السرعة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الحكمة التقليدية، فتحقيق النمو لا يضمن بالضرورة فرص عمل أكثر وأفضل. إن أغلبية الفقراء في البلدان النامية لديهم بالفعل فرص عمل هي في معظمها غير مستقرة وأجرها غير ملائم. لذلك، ومن أجل العمل على المساهمة إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر، نحن بحاجة إلى تشجيع النمو الاقتصادي الذي لا يزيد فرص العمل فحسب، بل يحسِّن نوعية العمل أيضا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التعليم الجيد، فضلا عن توفير التعليم للجميع، أمر بالغ الأهمية والضرورة في ضوء تجربة كوريا في القضاء على الفقر.

وهناك أمر يتعلق بذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى برنامج توفير العمل الكريم التابع لمنظمة العمل الدولية، الذي يدعو إلى، أولا، تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة؛ وثانيا، الحماية الاجتماعية؛ وثالثاً، ضمان الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ورابعا، الحوار الاجتماعي. ونحن نعتقد أن الخطة تركز كما يجب على العوامل الاجتماعية والبيئية وكذلك الجوانب الاقتصادية للعمل، وأن نهجها المتوازن والمتكامل يمكن أن يكون مبدأ توجيهيا مفيدا في المسيرة نحو تحقيق استدامة القضاء على الفقر.

ويتطلب إيجاد العمل الكريم جهودا متعددة الأوجه، والتعاون على الصعيدين الوطني والدولية. أما على الصعيد الوطني، لا سيما في البلدان النامية، فينبغي إعطاء الأولوية لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي، الذي يشكل جزءا كبيرا من صناعاتها. ولن يؤدي تركيز من هذا القبيل إلى زيادة كبيرة في فرص العمل فحسب، ولكن في الوقت نفسه يمكنه أيضا المساعدة على معالجة أوجه عدم المساواة مثل الفجوات القائمة بين المناطق الريفية والحضرية. وتجربة كوريا في حملة سايمول – أوندونغ الوطنية الشهيرة لمكافحة الفقر في المناطق الريفية التي أطلقت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تبيّن بوضوح فوائد استراتيجية من هذا القبيل. وسايمول – أوندونغ تعني حرفيا ”حركة القرية/المجتمع المحلي الجديدة“ ويمكن أن تكون مرجعا من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الريفية في البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة التركيز على الاقتصاد الخلاق بهدف الوصول إلى إيجاد فرص العمل ذات نوعية جيدة. وبوسع الدول أن تستفيد، عن طريق تسخير ما لدى كل بلد من الأصول الثقافية الفريدة المقترنة بالأفكار الخلاقة، من إيجاد فرص عمل ذات جودة وقيمة مضافة عاليتين.

على الصعيد الدولي، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة دولية مؤاتية من أجل إيجاد فرص عمل ذات نوعية جيدة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تسهيل مزيد من الاستثمارات الخاصة وإيجاد نظم مالية وتجارية مفتوحة وعادلة، مع اهتمام خاص بأقل البلدان نموا. كما يجب السعي بنشاط لتحقيق تكملة التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقنوات التعاون الثلاثي.

ومع ذلك، يجب علينا، في جميع جهودنا الجماعية، أن نضمن أن مبادرات القضاء على الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل لا تفرض أي قيود على الاستدامة البيئية من خلال زيادة استهلاك الموارد. وبناء على ذلك، ينبغي أن تقترن الجهود المبذولة من أجل إيجاد فرص العمل بالتدابير الهادفة إلى التحول من أجل تحقيق اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. وفي هذا السياق،

نعتقد أن التكنولوجيا الحديثة، مثل التكنولوجيا الزراعية الذكية، قد تكون أداة جيدة لتحقيق الترقية في العمل وزيادة الدخل، فضلا عن البيئة المستدامة من خلال حلقة حميدة. إن الآثار السلبية للفقر على حياة الإنسان منتشرة ومستمرة. ولهذا السبب ينبغي لنا أن نؤكد من جديد تصميمنا على تحرير البشرية من جميع أشكال الفقر.

وفي الختام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها بالمشاركة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر، ولا سيما بالمضي قدما في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ومن خلال تقاسم خبرتنا في القضاء على الفقر. كما نلتزم بالمشاركة بصورة بناءة في المناقشة المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيدكاراجاي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في وقتها. لا تزال تركيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر على جميع المستويات وبالمساعدة في تهيئة مستقبل مستدام للجميع، على أساس النهج الذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن التقدم الاقتصادي العالمي قد جلب تحسينات واسعة النطاق في مستويات المعيشة بالنسبة للكثيرين عموما. ومع ذلك، لا تزال الشواغل المشتركة تتمثل في أوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف في تقاسم السلع والبطالة وعدم توفر الحماية الاجتماعية، وعدم كفاية أو عدم وجود خدمات التنمية البشرية، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية وانخفاض نوعية الرعاية. ويتطلب القضاء على الفقر لأجل طويل تحقيقَ نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. النمو الاقتصادي ضروري لكنه غير كاف للحد من الفقر وعدم المساواة، ولتحسين مستويات المعيشة.

لكي يمكن للنمو أن يحقق الرخاء ويقضي على والفقر والإجحاف، يجب أن يكون نموا شاملا ومستداما، وينبغي أن يكون له أثر دائم وإيجابي على الفقراء. إن توفير فرص عمل منتجة ولائقة عنصر رئيسي في زيادة الرخاء في المستقبل للجميع وفي القضاء على الفقر. يجب أن يكون النمو المستدام شاملا وجامعا. وينبغي لجميع البلدان تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن من تحقيق هذا الغرض.

إن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تأخذ في الحساب احتياجات تمويل وتعزيز التكامل المالي وتوفير الظروف المواتية للاستثمار، والتجارة والصادرات وتعبئة رأس المال للاستثمار، كلها حوافز هامة للنمو.

النمو الاقتصادي المستدام والتجارة من العوامل الرئيسية المحركة للازدهار الوطني والدولي، ويمكنهما الإسهام في الأمن العالمي. وهذا يتطلب نظاما تجاريا متعدد الأطراف ومفتوحا وشاملا يمكن فيه لجميع البلدان الانخراط في الأسواق العالمية. إن النهوض بالعمالة الكاملة، والوظائف المنتجة، وتوفير فرص العمل الكريم، مع التركيز على الشباب والنساء، والقضاء على الإجحاف، والوصول إلى الخدمات المالية، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية والتدريب المناسب، كلها مسائل أساسية للقضاء على الفقر. وإن وجود مؤسسات مفتوحة وفعالة وخاضعة للمساءلة يقلل من التكاليف ومخاطر الاستثمار والمكافأة على المبادرة والابتكار وخلق أسواق تنافسية ونابضة بالحياة، كلها أيضا توفر فرصاً للعمالة الكاملة ووظائف ذات نوعية جيدة.

في الختام، إن زيادة الاستثمار في طائفة من القطاعات، من قبيل الطاقة النظيفة، والإنتاج الصناعي، والتعليم، والتصنيع والخدمات، والزراعة، والنقل والهياكل الأساسية، توفر الأساس للنمو المستدام والشامل. إن ذلك سيرسي الأساس لتمكيننا من توفير إمكانيات عديدة للعمالة الكاملة وفرص العمل الكريم في خطة التنمية لما بعد عام ٢١٠٥.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لتبادل وجهات نظرنا بشأن مسألة تحقيق العمالة وتوفير فرص العمل الكريم المدرجة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوليفيا في وقت سابق من هذا الصباح بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

تولي إندونيسيا أهمية قصوى للقضاء على الفقر، ليس فقط بوصفه الهدف النهائي للتنمية، بل أيضا بوصفه تجسيدا للولاية الدستورية في بلدنا، التي تتمسك بالهدف الأساسي المتمثل في تحسين الرفاه العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أبناء شعبها. من المسلّم به على نطاق واسع أن الفقر يشكل تحديا متعدد الأبعاد، وهو السبب والنتيجة للمعضلات الاجتماعية التي يواجهها الفقراء.

إن استحداث فرص عمل مستدامة عنصر رئيسي في الحد من الإجحاف والقضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي. في نهاية المطاف، يحقق كسب الدخل من خلال العمل زيادة في الاستهلاك والنمو. كذلك تعالج العمالة الأبعاد الاجتماعية بتيسير الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

تحقيقا لهذا الغرض، نعتقد أنه ينبغي لخطة التنمية المستقبلية لدينا أن تحدد هدف العمالة وفرص العمل الكريم. وعلى وجه التحديد، قد يشمل الهدف عناصر على الصعيد الوطني، من قبيل تنفيذ استراتيجيات التنمية التي تؤدي إلى توفير فرص العمل وإعطاء أولوية قصوى للنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة بالنسبة للنساء والشباب، وزيادة الدعم المقدم للقطاع الخاص، والمؤسسات، لا سيما الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز العمل في الوظائف العامة وخدمات الموارد البشرية، وإدخال تحسين على الآلية المتكاملة للعمالة والرعاية الاجتماعية، وتعزيز العمل الكريم وإنشاء بيئة متجانسة للموظفين.

أما على الصعيد الدولي، فقد يشمل الهدف العناصر التالية: تعميم فرص العمل في سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، وزيادة مساهمة البلدان النامية فيما يتعلق بالمساعدة المالية، والبحوث العلمية، والتعاون التكنولوجي والتدريب المهني، وتحسين الإنتاجية في البلدان النامية، وتطوير صناعاتها القائمة على كثافة العمل.

بينما نعمل على تعزيز العمالة بوصفها هدفا في خطة التنمية المستقبلية لدينا، علينا أيضا التشديد على الصلة بين هدف تحقيق العمالة والمجالات الأخرى المتصلة بسُبل كسب العيش. إن الصلة التي أتكلم عنها هي وضع خطة حماية اجتماعية بوسعها حماية رفاه الناس وتحسين مستوى معيشتهم. ويجب تعزيز هدف العمالة أو خطته بتعزيز خطة الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يسرنا جداً إدراج العمالة وأسس الحماية الاجتماعية بوصفها عناصر ملازمة تتماشى مع الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية الخاصة بالتنمية. وتشدد على هذه المسألة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨)، ومداولاتنا في المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. إن وجود نظام حماية اجتماعية ملائم يساعد في تعزيز النمو المنصف. إذ بوسع الحماية الاجتماعية تحقيق توزيع النمو والعمل كأداة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وضمان المساواة.

أخيراً، أود أن أؤكد على ضرورة أن تجسد خطة التنمية في المستقبل هدفا يمكنه تعزيز النمو من خلال جهد عالمي. ينبغي أن يتمثل ذلك الهدف في إيجاد العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، فضلا عن توفير أسس الحماية الاجتماعية. وينبغي تحقيق ذلك ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضا على الصعيد الدولي.

السيد محمود (مصر): أود إقران تعليقاتي بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوليفيا في وقت سابق من هذا الصباح بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إن القضاء على الفقر تحدٍ عالمي يواجهه العالم اليوم، وهو متطلب لا غنى عنه للتنمية المستدامة في البلدان النامية، كما أكدنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبوا إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨). مهما شددنا على أهمية النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف لتحقيق القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلن نكون مغالين في تشديدنا.

إن التقدم المحرز خلال العقد الأول من القرن الحالي كان متفاوتاً وبطيئا للغاية، وقد فشلت الجهود المبذولة للوصول إلى ملايين الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً وفي أفريقيا، حيث يوجد فيها حاليا أكبر عدد من الفقراء. وعلاوة على ذلك، تهدد بشدة هذه الإخفاقات البلدان المتوسطة الدخل والحالة الاقتصادية في العالم بعكس مسار النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الفقر في تلك البلدان.

إن آفاق تحقيق أهداف الحد من الفقر المتفق عليها وغيرها من الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥ تبدو قاتمة جداً. إذ أن القيود التي تواجه مكافحة الفقر الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، واستمرار انعدام الأمن الغذائي والتحديات الناجمة عن تغير المناخ كلها أيضا تشكل مصدرا رئيسيا للقلق لدى البلدان النامية. تتبدى مظاهر الفقر في أشكال مختلفة، وتشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والأبعاد المؤسسية.

في هذا السياق، لا يزال يتعين فعل الكثير لعكس مسار انخفاض تدفقات الموارد الدولية الناجم عن عدم كفاية المساعدة المالية المخصصة للتنمية، وتدهور أحوال التجارة الدولية وتفشي البطالة، وأزمة الوظائف وعوامل أخرى. وثمة عدد من التدابير يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

إن التدبير الأول يتمثل في تعزيز القدرات الإنتاجية وتعزيز التنمية الزراعية. والتدبير الثاني، ينبغي أن تكون إعادة هيكلة الديون إحدى الصكوك العديدة المتعلقة بالمساعدة المالية.

التدبير الثالث، التوسع في التجارة الدولية. ينبغي حض البلدان المتقدمة النمو على إزالة الحواجز التجارية والإعانات الزراعية التي تشكل عوائق خطيرة أمام البلدان النامية للوصول إلى الأسواق. التدبير الرابع، وصول الزراعة والسلع المصنعة والخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو، مما يساعدها على إيجاد فرص عمل منتجة. التدبير الخامس، تيسير نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى العالم النامي. التدبير السادس، تعزيز العمالة وتوفير فرص العمل الكريم، كل تلك وسائل حاسمة في تحسين مستويات المعيشة.

إن الكساد والمنافسة وزيادة التنافس خفضت من الأجور التي يكسبها العمال في القطاع غير الرسمي. ونتيجة لذلك، تباطأ التقدم في الحد من الفقر على الصعيد العملي. في عام ٢٠١١، كان هناك ما يناهز ٤٥٦ مليون عامل يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وإذا ما استمر تخفيض الفقر عند معدلات ما قبل الأزمة، سيتحقق انخفاض في عدد الفقراء العاملين يصل إلى ٥٠ مليون شخص.

إن الشباب متأثرين بصورة غير متناسبة بالبطالة وعددهم مرتفع في القطاع غير الرسمي وفي صفوف العاملين من الفقراء. في عام ٢٠١١، وصلت نسبة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ إلى ١٢,٦ في المائة، بالمقارنة مع ٤,٦ في المائة في صفوف البالغين. أما العمال الشباب المثبطين الذين لا يحتسبون ضمن العاطلين عن العمل لأنهم لا يسعون بهمة ونشاط إلى التوظيف، فقد ازداد عددهم

أيضا زيادة حادة في العديد من البلدان. إن التجربة المبكرة في سوق العمل هي محرك رئيسي في التمكين الشخصي والاجتماعي. وأي انتقال صعب من المدرسة إلى العمل يترك أثرا سلبيا طويل الأجل على فرص الكسب وزيادة خطر البطالة في مرحلة لاحقة من الحياة. ولذلك، فإن استبعادهم من النشاط الإنتاجي ينطوي على عواقب سلبية بالنسبة لرفاه الأجيال الحالية والمقبلة من الشباب. ونؤيد الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي يوفر إطارا مفيداً للبلدان في رسم مجموعة من السياسات المناسبة لوضعها الوطني وأولوياتها، ولتفادي أزمة الوظائف، نحض على استمرار التنسيق والتماسك في تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل.

إن تعزيز قدرات الموارد البشرية نحو الأعلى، وإيجاد عمالة أكثر إبتكارية وإنتاجية وتوفر فرص العمل الكريم للجميع أمر حيوي للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على دور القطاع الخاص في النهوض بتنمية الموارد البشرية، وعلى دور منظومة الأمم المتحدة، وعلى مساهمة المجتمع المدني في دعم إجراءات وأولويات الحكومات الوطنية.

ما برحنا نعتقد أن الفقر يمثل أكبر انتهاك لحقوق الإنسان وللحق في التنمية. إن القيام بأي حملة عالمية فعالة ومجدية ضد آفة الفقر يقتضي وضع مسألة القضاء على الفقر في صلب الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي. تقوم الحكومات الوطنية بدور محوري وحاسم في هذا الشأن، بل في الواقع تتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان نجاح الحملة ضد الفقر. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أي مسعى ناجح في السياسات الوطنية بحاجة إلى بيئة دولية مواتية وممكنه وإلى استمرار دعم المجتمع الدولي. في الواقع، يتعين على المجتمع الدولي بأسره الانخراط بصورة أكبر في تعاون دولي حقيقي وتنفيذ سياسات متضافرة بطريقة داعمة بصورة متبادلة لضمان إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق القواعد والأهداف الدولية الثابتة.

السيد دونوهيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول أن أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

استمعنا بالفعل صباح هذا اليوم إلى مجموعة من الإحصاءات، ولكن الحقيقة الباقية أنه يوجد أكثر من ٢٠٨ ملايين شخص من دون عمل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ٧٥ مليون من الشباب، وكذلك يوجد ٨٠٠ مليون عامل يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وذلك دون خط الفقر، فضمان العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع يمثل تحديا شخصيا وعالميا عاجلا لمليار شخص وهذا التحدي يشملنا جميعا.

مع وجود ثمانية في المائة من سكان العالم يستأثرون بما يقرب من ٥٠ في المائة من الدخل العالمي، يكافح ٩٢ في المائة من السكان المتبقين من أجل الحصول على نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية. ذلك يعني بالمقابل أن العمالة وتوفير فرص العمل الكريم لا يتمحوران فقط حول وظائف أكثر وأفضل، بل أيضا حول معالجة التفاوت في الدخل.

حيث يقدر عدد الناس الذين يموتون جراء الحوادث المتصلة بالعمل في كل عام ٢,٣ مليون شخص، فإن التحدي في العمالة وتوفير فرص العمل الكريم تربطهما صلة بمعايير السلامة في مكان العمل وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق العمال. وحيث أن العمال والنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم كثيرا ما يعانون من التخويف والقمع والعنف، فإن التحدي المتمثل في إيجاد العمالة وتوفير فرص العمل الكريم يتعلق أيضا بحماية المدافعين عن مكانة المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

كما جاء في الوثيقة الختامية (القرار ٦/٦٨) المنبثقة عن المناسبة الرفيعة المستوى التي دعا إليها الأمين العام في أيلول/

سبتمبر الماضي، ينبغي للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وبأهداف التنمية المستدامة. في سبيل القيام بذلك، ينبغي البناء على الأسس التي أرستها الأهداف الإنمائية للألفية وإكمال أعمالها غير المنجزة والتصدي للتحديات الجديدة.

عند تصميمنا لإطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نتعلم من الأهداف الإنمائية للألفية وأن نكفل التصدي للطابع المتعددة الأبعاد للفقر، وأن تعترف بالترابط بين الموضوعات والأهداف المختلفة. وهذا يعني أن تحقيق القضاء على الفقر لا يتطلب إحراز تقدم في تقليص الفقر الناجم عن تدني الدخل، بل من خلال عدد من المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإقامة مجتمعات سلمية، وسيادة القانون وقيام مؤسسات مقتدرة. عند نظرنا في أفضل السبل لتعزيز القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، يجب أن نتخذ نهجا واسع النطاق، وأن نعالج العديد من القضايا، مما يهيئ بيئة مؤاتية للعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم.

أرجو أن تسمحوا لي بطرح خمس نقاط قصيرة في هذا الصدد. أولاً، يجب علينا تعزيز فرص الحصول على الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع. إذ أن توفير الحماية الاجتماعية الكافية يمكن أن يقلل من خطر وقوع الناس في براثن الفقر خلال الفترات التي يكونون فيها عاطلين عن العمل، ويمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية الناس غير القادرين على المشاركة في القوة العاملة في أن يعيشوا حياتهم في كرامة وأن يتمكنوا من توفير الفرص لمعاليهم للالتحاق بالمدارس، أو الانضمام إلى قوة العمل. هذا أساس هام لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع.

ثانيا، بالنظر إلى أن الحصول على فرص عمل أكثر وأفضل يتطلب إدخال تحسينات في مخرجات التعليم الأساسي، لا بد من أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزاما قويا بضمان حصول الجميع على قدم المساواة على التعليم الابتدائي والثانوي الجيد مع التركيز بشكل خاص على الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، علينا إمعان النظر في العلاقة بين رأس المال البشري والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد. وفي هذا الصدد، علينا أن ندعم زيادة الحصول على التدريب المهني، فضلا عن المهارات التكنولوجية والهندسية والعلمية.

ثالثا، لمعالجة الفجوات بين الجنسين في العمالة العالمية، يجب أن يسعى الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ إلى ضمان حصول النساء على فرص متكافئة في العمل وعلى الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الإطار أن يتصدى لجميع الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة في القوة العاملة، بما في ذلك ضمان المساواة في الوصول إلى الأسواق، وإلى نظم العدالة والخدمات المالية، وضمان المساواة في الحقوق لجميع الذين يرثون الأرض والممتلكات والموارد الإنتاجية والأصول الأخرى، وضمان الحقوق الجنسية والصحة الإنجابية للمرأة.

رابعا، نعرف أن تحقيق نمو في الزراعة في المتوسط مرتين في العام أمر فعال في الحد من الفقر بوصفه يحقق نموا في مجالات أخرى. لهذا السبب، يجب أن تتضمن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الأهداف التي تعزز قدرة صغار المزارعين على زيادة مستدامة في إنتاجيتهم وتحسين أحوالهم المعيشية. يجب أيضا على الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من القيمة المضافة على المواد الخام المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إبراز العمالة المحتملة وفرص النمو المرتبطة بالانتقال إلى التنمية المستدامة، حيث أن الاقتصادات تشدد تشديدا أكبر على كفاية الموارد واستدامة الإنتاج والاستهلاك والفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي.

أخيراً، يمكن أن نحدد جميع الحالات التي تثبت بأنه من دون إحلال السلام وتحسينات في الحكم على جميع المستويات،

لن نكون قادرين على الوفاء بأي من طموحاتنا في القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتعزيز الفعالية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وحماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وتحديد الأولويات لسياسات اقتصاد كلي مستقرة تدعم أركان نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح يرتكز على قواعد ويعمل بحياد ونزاهة على إنفاذ سيادة القانون. كذلك يمكن للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ تهيئة بيئة لتحسين الاستثمار وزيادة الناتج الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي وإقامة مجتمع ينعم بقدر أكبر من المساواة.

أعتقد أن النقاط التي ذكرتها ما هي إلا بعض من مسائل إذا ما أدرجت في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن أن تدعمنا جميعا في تحقيق القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع.

أود أن استطرد وأقول إننا، بدونها، نواجه خطر الفشل فيما يخص أولويتنا الأولى.

السيد عبدالرحمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): مراعاة لتأخر الوقت وضيق الوقت المتاح، أود أن أؤكد أننا مستعدون لتأييد جميع الملاحظات والتعهدات السابقة القيمة. لكنني أود أن أقول إن رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربايف، قد وجه أمس انتباه المشاركين في منتدى أستانة الاقتصادي والمؤتمر العالمي الثاني لمواجهة الأزمات، إلى هذه المسألة بالذات المتعلقة بالحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر. ومن المهم جدا أن ممثلي الأمم المتحدة، ولا سيما وكيل الأمين العام أشاريا، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سايديك، وبعض الزملاء الآخرين شاركوا في المنتدى، وأعتقد أنهم سيكونوا مستعدين لتشاطر انطباعاتهم بخصوص هذا الاجتماع العالمي عند عودتهم.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى التصريحات التي أدلى بها رئيس بلدي بخصوص أنه رغم معاناة الملايين من الناس من الفقر المدقع، إلا أنهم يظهرون دينامية وحيوية كبيرتين. ولذلك، يحث رئيس بلدي بقوة المجتمع الدولي على عدم تسييس العلاقات الاقتصادية، وعدم اختلاق تناقضات مصطنعة بين البلدان والمناطق، وتجنب خطاب الصراع. ولذلك، فهو يقترح تعزيز قدرتنا الجماعية على تقييم إمكانات العالم فيما يخص النمو الاقتصادي والمخاطر الاقتصادية.

كما كان من نتائج منتدى أستانا الاقتصادي، والمؤتمر العالمي الثاني لمواجهة الأزمة، اعتماد المشاركين لمفهوم خطة عالمية لمواجهة الأزمات. وقد عرض هذا المفهوم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنظر فيه بهدف اتخاذ بعض الخطوات القوية لهذه الغاية. وبلدي مستعد، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، لإقامة منبر يفضي إلى رسم خريطة الطريق المعقدة المتعلقة بالقضاء على الفقر.

نحن نفهم أن كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن تحقيقها للتقدم. ولذلك السبب، أطلق بلدي استراتيجية لفترة أطول بكثير من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مسماة كازاخستان ٢٠٥٠، وهي رؤية لخطة بلدنا طويلة الأجل لتنميته. ونحن مستعدون لأن نتشاطر مع البلدان الأخرى قصة نجاحنا وأفضل الممارسات والخبرات من أجل تحقيق هدفنا النبيل المتمثل في القضاء على الفقر.

السيدة موليكو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي، في البداية، أن يشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لبوليفيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وليسوتو بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، على التوالي.

تفصلنا ثلاث سنوات على انتهاء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر في عام ٢٠١٧، ولا يفصلنا أيضا سوى عام واحد فقط عن الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، التي ساعدت بالفعل على حفز إحراز تقدم غير مسبوق في مجال الحد من الفقر. غير أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، نظرا لاستمرار مواجهة العديد من بلداننا تحديات فيما يتعلق بالقضاء على آفة الفقر، إلى جانب عدم المساواة والبطالة. وأولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الفقيرة، ويعيش أساسا في المناطق الريفية ويعتمدون إلى حد كبير على الزراعة في معيشتهم، هم الأكثر تضررا من هذه التحديات الثلاثة. تشكل الزراعة جزءا كبيرا من اقتصادات البلدان الأفريقية، وتظل تمثل قطاعا رئيسيا للقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل. ولا تزال تستوعب شريحة واسعة من السكان العاملين في العديد من البلدان النامية، خصوصا في أفريقيا.

إن وفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا بأن لدى القارة الأفريقية القدرة على إطعام نفسها، والقضاء على الفقر والإسهام بشكل كبير في السوق العالمي للمواد الغذائية. ولذلك، من الضروري أن تأخذ الخطط العالمية في الاعتبار الظروف والتحديات الخاصة، في المناطق التي لا تزال تشكل فيها الزراعة نشاطا اقتصاديا رئيسيا. وأمام بعض المناطق شوط أطول من مناطق أخرى في هذا الصدد، ويتعين تعزيز برامج القضاء على الفقر بغية الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا وتهميشا، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لقد حددت القارة الأفريقية عام ٢٠١٤، كعام للزراعة في أفريقيا من أجل تسريع سعيها لتحقيق الأمن الغذائي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون دعم المجتمع الدولي، فيما يخص مبادرات مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة لاكويلا.

وتواجه جنوب أفريقيا أيضا التحدي الثلاثي المتمثل في الفقر وعدم المساواة والبطالة. ونظرا لاستمرار تلك التحديات، فقد وضعنا في هذا الصدد، خطة تنمية وطنية، تشكل مخطط بلدي الاجتماعي والاقتصادي، لما يتعين على البلد القيام به من أجل القضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل والحد من عدم المساواة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، فإننا نعلق أهمية كبيرة على موضوع هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وإذ نستعد للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا بحاجة إلى النظر في استراتيجيات طموحة يمكن أن تسهم في التأثير بصورة مستدامة على المشاكل الهيكلية المتمثلة في انتشار الفقر وعدم المساواة والبطالة. ينبغي أن يظل القضاء على الفقر يتصدر الأولويات التي تسترشد بها رؤية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن خلال ضمان الوسائل المناسبة للتنفيذ، ومن خلال معالجة تحديات مثل عدم المساواة، يمكن لذلك الهدف أن يصبح حقيقة واقعة. ومن المهم ألا تتناول السياسات وجهود التنمية التي تستهدف القضاء على الفقرالتحديات فحسب،تحديات، بل والفرص المرتبطة بالتنمية المستدامة، على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء.

إن العمالة مساهم رئيسي في تحقيق النمو والتنمية وهي نتيجة لهما. ولذلك، ينبغي أن تكون أهداف العمالة محورية بالنسبة للآليات والإجراءات العالمية. وهي تتطلب تعاونا دوليا يساعد البلدان النامية من خلال اتخاذ إجراءات على مستوى النُظم الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية والاجتماعية على الصعيد الدولي من أجل دعم وتسهيل جهود البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الامتناع عن اتخاذ إجراءات تضع عراقيل أمام الجهود التي تبذلها هذه البلدان وأمام تقدمها.

في الختام، وفي إطار مواجهة تحدي القضاء على الفقر، فإن وفد بلدي على وعي تام بضرورة التسريع بشكل كبير من وتيرة الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ الالتزام الذي تعهد به قادتنا في إعلان الأمم المتحدة التاريخي للألفية (القرار ٢/٥٥)، بطريقة حاسمة وجريئة، فيما يخص عدم ادخار أي

جهد لمكافحة الفقر. ويظل تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، السبيل لتحقيق النجاح في هذا الصدد.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يؤيد وفد بلدي، البيان الذي أدلى به في وقت سابق من صباح اليوم، ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا يعكس مفهوم الفقر المدقع المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفيةتعقد عالم اليوم وعدم المساواة المتزايد فيه. ولذلك السبب، فإننا ندرك أن القضاء على الفقر يجب أن يظل هدفا في حد ذاته وليس مجرد رؤية في الخطة الدولية الجديدة.

وبالمثل، ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن الفقر متعدد الأبعاد ولا يتجسد في نصيب الفرد من الدخل القومي. ولذلك السبب نكافح من أجل وضع وتنفيذ خطة فعالة وشاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تركز على أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز المساواة الجنسانية وحقوق المرأة، والشباب والأطفال، لا سيما من يعيشون في حالات الفقر والإقصاء والتهميش.

وعلى الرغم من تحسين المستويات المعيشية في العقود الأخيرة، ما زال معظم العمال في البلدان النامية يزاولون وظائف غير رسمية وغير مستقرة تتسم بتدني الدخل وانعدام اليقين في آفاق المستقبل ومحدودية الحماية من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفرص الحصول على وظائف بدوام كامل ورواتب منتظمة فرص محدودة، لا سيما للنساء، الممثلات تمثيلا ناقصا في القطاع الاقتصادي الرسمي في معظم المناطق. ولا بد من إيجاد العمل اللائق لكفالة رفاه الأشخاص. فعلاوة على أنه يدر الدخل، فهو ييسر التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعزز كرامة الأشخاص وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وفي جميع أرجاء العالم، يسهم الشباب من الجنسين إسهاما هاما باعتبارهم عمالا منتجين، وأصحاب مشاريع، ومستهلكين، ومواطنين، وأعضاء في المجتمع المدني، وعناصر للتغيير. وعلى الرغم من أن الشباب رأس مال قومي حقيقي، فإنهم في الكثير من الحالات ضعفاء للغاية ويضطرون لمواجهة قدر كبير من انعدام اليقين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وغالبا ما لا نستفيد من كامل إمكاناتهم لأنهم لا يستطيعون الحصول على أي عمل لائق ومنتج.

وانعدام العمل اللائق للشباب، اليوم، يجسد ويديم حلقة الفقر المفرغة؛ ويؤدي انعدام فرص الحصول على التعليم والتدريب الكافي، مثلما تؤدي الوظائف غير المستقرة، إلى انتقال الفقر من جيل إلى آخر. وتعزيز حماية العمال تنطوي على إيجاد ظروف عمل لائقة، برواتب جيدة، وأيام عمل مناسبة، وظروف عمل صحية وآمنة. وحالة العمال المهاجرين تتطلب الاهتمام أيضا. ولا بد للحكومات أن تبذل الجهود لإدماج العمال المهاجرين في المجتمع إدماجا كاملا، وتيسير لم شمل الأسر وفقا للقوانين المحددة وقواعد كل بلد على حدة، وتعزيز بيئة تتسم بالوئام والتسامح والاحترام.

وفي الختام، تدرك أوروغواي أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يقترن بالإدماج الإجتماعي، في سبيل القضاء على الفقر من خلال سياسات عامة للحماية الاجتماعية، وبرامج وأنظمة لبناء مجتمع شامل للجميع تتحقق فيه التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة ١٥/١٣.